الردود

ليس للمعري
أدلة إضافية على تزوير الكتاب المنشور بعنوان [معجز أحمد]

محمد عبدالله العزام - الرياض

(١) في ١٩٣٦ ، في أثناء الاحتفال بالذكرى الألفية لأبي الطيب المتنبي ، نُشر كتاب بعنوان «شرح ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح الديوان» ، وقام على تحقيقه الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي . وليس هنا مجال الحديث عما وقع في تلك النشرة من وجوه الخلل ، ما عدا الإشارة إلى أن المحققين الثلاثة لم يوفقوا في توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه رغم أنه يتحدث عن نفسه ومشايخه بما لا ينطبق على العكبري (المتوفى ببغداد سنة ٦١٦) ، ويدل دلالة قوية على أنه كان في سن مشايخ العكبري . وقد ورد الخلل عليهم من الاعتماد على طبعة كلكتا الهندية المنشورة سنة ١٢٦١ هجرية ، والطبعات المنقولة منها دون البحث عن مخطوطات الكتاب .

ثم حقق الدكتور مصطفى جواد - رحمه الله - في بحث نفيس : أن الشرح ليس للعكبري ألبتة ، وترجح لديه بأدلة مقنعة أنه لعفيف الدين أبي الحسن علي بن عدلان الموصلي (١) . ومما قاله : إن بعض النسخ جاءت غفلاً من اسم المؤلف ، ويظهر أن بائع النسخة الهندية أو مهديها أحب أن يجعل لها مؤلفًا فاختار العكبري لشهرته ؛ لأنه رأى في ترجمته أنه شرح شعر المتنبي (٢) .

ثم أعاد المحققون الثلاثة نشر الكتاب بالتصوير سنة ١٩٥٦ ، ولم يستدركوا الخلل الذي وقع ولم يشيروا بكلمة إلى بحث الدكتور مصطفى جواد ؛ فاستقر في الأذهان أنه للعكبري ولا يزال أكثر الباحثين ينسبونه إليه ، وزاد البلاء بعد تصوير الكتاب أو تزويره مرارًا في لبنان وغيره.

(٢) والعبرة من ذلك أن توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف شرط مهم وركن أساسي من أركان التحقيق لا يصح أن يفرِّط فيه المحققون إطلاقًا ، وأنه لا يكفي أن يوجد اسم إنسان ما على كتاب لتصح نسبته إليه . وكذلك لا يصح أن يتعصب المحقق لرأي بعينه أو يندفع في نسبة الكتاب إلى المؤلف المشهور ؛ بل عليه أن يستقرئ الأدلة والقرائن في حياد وموضوعية ليصل إلى الرأي الصحيح أو الراجح. ولعل خير مثال على ذلك:لما فعله الدكتور طه حسين - رحمه الله - في نشرته لكتاب «نقد النثر» المنسوب إلى قدامة بن جعفر ، فقد جزم بأنه ليس له (٣) ، وأحسن بذلك غاية الإحسان ؛ لأهما قاله ثبتت صحته فيما بعد عندما عثر على مخطوطة جديدة تتضمن اسم المؤلف الحقيقي .

ولكن بعضهم يندفع في توثيق الكتب التي ينشرونها بناء على شواهد وقرائن واهية ، ثم يتضح خطؤهم بعد أن يسير الكتاب في الآفاق وتشاد عليه دراسات وآراء وأحكام وقد يكون لهم بعض العذر إذا استجدت حقائق بعد نشر الكتاب ، أما إذا كانت الحقائق بين أيديهم أو قريبة منهم فلا عذر لهم .

(٣) ويظهر أن القصة تتكرر بحذافيرها وما أشبه الليلة بالبارحة !! فقد نشرت دار المعارف في سنة ١٩٨٦

كتابًا بعنوان «معجز أحمد» (وهو شرح لديوان المتنبي في أربعة أجزاء كالسابق تماما !)، منسوبًا إلى أبي العلاء المعري (١) . والكتاب حقّقه الدكتور عبدالمجيد دياب على سبع أو ثماني مخطوطات حديثة ، وتقدم به للحصول على الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف الدكتور أحمد الحوفي – رحمه الله (٢) .

وأيضًا لا يتسع المجال لنقد هذه النشرة التي يغلب عليها ، على ما بُذِل فيها من جهد ، طابع العجلة وعدم التثبُّت ، وإقدام المحقق الفاضل على البتّ في قضايا علمية كثيرة بلا أسانيد ، وهذا مثال يدلّ على ما وراءه : فقد استشهد الشارح في ٢٢٧/٣ بهذين البيتين لشاعر اسمه العَمْري :

يا ساكنَ النَّوَبِ انهضْ طالباً حلباً
نهوضَ معنى لحَسْمَ الداءِ ملتَمِسِ
واخلعْ حذاءَك إن حاذيتَها وَرَعاً
كفعلِ مُوسى كليمَ اللهِ في القُدُسِ

فضبط المحقق اسم الشاعر كما رأيت ، وقال في الحاشية إنه «أمية بن أبي عائذ العمري : شاعر أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام» وأحال على خزانة الأدب ٤٢١/١ . وهذه حاشية كلها طوامّ : أولاها أن التعريف بالشاعر منقول حرفياً من الأعلام للزركلي – رحمه الله – ٨٧/٥ ، ولكن الإحالة على الخزانة ! ؛ والثانية أن الشاعر – وهو من بني عمرو بن الحارث ، بطن من هذيل – مشهور بالهُذَلي وبعيد أن يقال له «العَمْري» فحسب ، فلابد من قرينة قوية على أنه هو مثل نسبة البيتين له في مصدر آخر. والثالثة أن ديوانه مطبوع بتمامه ضمن شرح أشعار الهذليين ٤٨٦/٢ – ٥٤٣ وكان على المحقق ، بعد أن جزم بأنه هو ، أن يرجع إلى الديوان ليبحث عن البيتين هناك (وبالطبع لن يجد شيئًا) . والرابعة أن الذوق السليم يدرك أنهما لا يكونان لشاعر جاهلي أو مخضرم بدليل ذكر حلب والقدس والاقتباس من القرآن الكريم . والخامسة أن الأول منهما لا معنى له بسبب التصحيف . أما الطامة الكبرى فهي أن «العَمْري» ليست في واقع الأمر إلا تصحيف «المعرّي» أبي العلاء الذي نُشر الكتاب باسمه! والبيتان في سقط الزند ٦٩٠/٢ من قصيدة طويلة ، وصواب البيت الأول (يا شاكي ... نهوض مُضنىً) .

وتفسير هذا الخطأ الفاحش فيما يظهر : أن المحقق بحث عن «العمري» في أعلام الزركلي فوجد الإحالة على بضعة عشر رجلاً يلقَّبون بذلك ، فاختطف أوّلهم وهو أمية ابن أبي عائذ وجزم بأنه هو ! .

والخطأ لا يسلم منه أحد، ولكن تراكم أخطائه على هذه الشاكلة يدعو إلى الشك في سائر عمله ولاسيما في جزمه بنطبة الكتاب إلى أبي العلاء وتأكّده بأن الكتاب لم يذكر فيه أحدلمن عاش بعد المعري .

وفي الكتهب حواش أخرى فيها مثل هذا التسمّع ولا يتسع المقام لتفصيلها .

(٤) أشار المحقق إلى أن بعض اقناس أخبره بأن الكتاب لغير أبالعلاء بدليل أن المؤلف يستشهد بشعر المعري ، وأنه هو شك في ذلك (٣) ، ولكنه أعرض عن نصيحة ذلك الناصح وفرّط في تحقيق الأمر وأخرج الكتاب منسوبًا لأبي العلاء دون تردد ، وأغمض عينيه عن الدلائل الكثيرة التي تشير إلى أنه لغيره وقوّى ما ظن أنه يوافق رأيه ، **مع العلم بأنه لا يوجد دليل على أنه له إلا أن بعض المخطوطات ، لا كلها ، تنسبه إليه** ، وهذا الدليل مرجوح بالقرائن والشواهد الكثيرة التي تدل على أنه ليس «معجز أحمد» وليس للمعري . وإثبات هذه الدعوى ميسور : فلو أن مخطوطاته ضاعت جميعًا ما عدا المخطوطة التيمورية التي لم يذكر فيها العنوان والمؤلف – ولعلها من أقدم النسخ – فهل كان المحقق يستطيع استنباط نسبتها إلى أبي العلاء ؟

وقال في خاتمة المقدمة : «ما أظن إلا أنني سأعود إليه في المستقبل – إن شاء الله – مرّات ومرّات : أضيف جديداً أو أزيل حشواً أو أصوّب رأيًا أو أعدّل فكرة» . ونحن نتمنى أن يوفّق أولا إلى استبعاد اسم أبي العلاء من غلا ف الكتاب – والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل – وثانيًا إلى العثور على مؤلفه الحقيقي ، وربما

يكون المفتاح إلى ذلك هو إعداد قائمة شاملة بأسماء شرّاح الديوان ، ولا سيما المتأخرين (٧) ، ثم استبعاد من لا تنطبق عليه أوصاف الكتاب .

(٥) وهنا أمر نستطرد إلى ذكره لطرافته وهو أن المحقق كرّر في غير موضع من الكتاب : أن كتاب «تفسير أبيات المعاني» لأبي المرشد المعري ينسب خطأ لأبي العلاء (٨) . والطريف فيه أولاً أنه غير صحيح لأن الكتاب لم ينسب لأبي العلاء لا في المخطوطة ولا في المطبوعة ، ولم يذكر ناشراه شيئًا ألبتة عن نسبته لغير أبي المرشد ، وكل ما هناك أن أحد المفهرسين في معهد المخطوطات العربية تشابهت عليه الأسماء فنسب الكتاب لأبي العلاء المعري وهو لأبي المرشد المعري ، وهي هفوة يسيرة لا تستحق كل هذا التهويل . والأمر الثاني أن هذا القول يرد في الكتاب الذي نشر حقاً على الملأ باسم أبي العلاء وهو منه براء !

(٦) إنه ليسرنا أن يبقى لأبي العلاء كتاب كبير كهذا ، فإن الأيام لم تنصفه – رحمه الله وتجاوز عنه – وذهبت بأكثر مؤلفاته إلا القليل ، ولو صح له هذا الكتاب لكان أكبر كتبه الباقية أو من أكبرها . ولكن لا بد من الاطمئنان أولاً وتوثيق نسبة الكتاب إليه ، وإلا وقع الخلل والفساد في علمه وآثاره، وحسبك فساداً أن تنسب آلاف الشروح اللغوية والأدبية التي كتبها رجل لا نعرف إلى الآن اسمه وعصره ومنزلته من العلم على وجه التحقيق – إلى واحد من أعظم علماء اللغة وعباقرة العربية .

(٧) وقبلنا تعرض الدكتور محمد عبدالمجيد الطويل إلى أمر هذا الكتاب(٩) ، وجزم بأنه لغير المعري بناء على أدلة نذكر أهمها باختصار :

* استشهاد المؤلف في ثلاثة مواضع(١٠) بأقوال أبي العلاء وأشعاره بعبارات لا يمكن صدورها منه .
* استشهاده بأقوال ابن فورجه والخطيب التبريزي (١١) وهما من تلاميذ أبي العلاء .
* النقول الكثيرة في الكتب عن المعري شرحًا لأشعار المتنبي التي لا يوجد شيء منها في هذا الكتاب .
* وجود نقل صريح من «معجز أحمد» ، يختلف كلياً عن النص الذي يقابله في الكتاب المنشور ، في «بديع القرآن» و «تحرير التحبير» لابن أبي الأصبع .
* اختلاف أسلوب الشرح ومادته العلمية عما هو معهود من أسلوب أبي العلاء وآرائه .

وقد أجاد الدكتور وأصاب في جُلِّ ما قال ، ومع ذلك لايزال في الأمر متسع للقول . وقد حرصت في هذه المقالة على الاستفادة من كلامه والإضافة إليه وعدم تكرار ما جاء به ، والأمر كما قال جمال الدين بن مالك – رحمه الله – :

وهو بسبق حائز تفضيلا
مستوجب ثنائي الجميلا

كما تطرق للموضوع الدكتور السعيد عبادة في كتابه عن أبي العلاء (١٢) وانتهى إلى أنه مزوّر .

(٨) والأساس الراسخ الذي يجب الانطلاق منه في مناقشة أمر الكتاب : أن المعري شرح ديوان المتنبي بكتابه «اللامع العزيزي» ، الذي ألفه في شيخوخته بدليل أنه أهداه للأمير عزيز الدولة بن مرداس الذي تولى إمارة حلب سنة ٤٣٣ عندما كان أبو العلاء في السبعين من العمر (١٣) . وقد تواترت المصادر على ذكر هذا الكتاب وبقي منه نصوص تعدّ بالمئات بل الآلاف في شروح ديوان المتنبي وكتب النقد والأدب المطبوعة والمخطوطة ، وهي كثيرة بما يكفي للحكم عليه وربما إعادة بنائه ، فلا مجال للشك فيه رغم أنه ضائع فيما يظهر(١٤) . وتدل النصوص الباقية على أنه كان كتاباً كبيراً ، ونص ابن عساكر الآتي يدل على أنه تفسير للديوان بأجمعه ، ولكن لا يلزم من ذلك أنه يتضمن شرح جميع الأبيات بيتًا بيتًا ، فإن المعهود من المعري أنه يفسّر ما يحتاج إلى تفسير ويتجاوز ما عداه . وربما يدل على ذلك أن مقداره مئة وعشرون كرّاسة (١٥) ، فإذا صح أن الكراسة ورقتان أو ثلاث (١٦) فإنه لا يتصوّر أن يأتي شرح خمسة آلاف وخمس مئة بيت في كتاب بهذا المقدار ، ولا سيما أن المعري يبسط القول إذا رأى حاجة لذلك .

ويجب التأكيد على أن اللامع يختلف عن هذا الشرح المنشور كل الاختلاف ، وأن هذا الشرح ، سواء صحت نسبته للمعري أم لم تصح ، كتاب آخر غير اللامع قطعاً ، فلا مجال للظن بأنهما كتاب واحد وأن أحد الناسخين مثلا أخطأ فسماه المعجز وهو اللامع في الحقيقة .

(٩) أما «معجز أحمد» فالأخبار عن وجوده وماهيته متضاربة ، ولكنها واضحة كل الوضوح فيما يتصل بهذا الكتاب : أعني أنها تشير إلى أنه ليس معجز أحمد وليس للمعري أصلاً . ولعل من المناسب أن توضع الوقائع أمام القارئ ليرى أنها – بصرف النظر عن اضطرابها وتعارضها فيما بينها – تتعاضد على إسقاط هذا الكتاب :

* فلم يرد للمعجز ذكر في فهرست كتب أبي العلاء الذي نقله القفطي وياقوت الحموي (١٧) . والفهرست المذكور دقيق جداً ومصدره أبو العلاء نفسه وجماعة من أصحابه وأعوانه، وهو تام بدليل قولهم بعد ذكر أحد الكتب «وهو آخر شيء أملاه» (١٨) . فهذا يدل بوضوح على أن «معجز أحمد» لم يوجد أصلاً ، أو أنه كان مجرد رسالة صغيرة تدخل في عموم قولهم في آخر الفهرست «وله بعض كتب في العروض والشعر بدأها ولم تتم أو تمت وشذ عنا أسماؤها» . ويبعد جداً أن يكون المعجز بهذا المقدار الكبير ويخفى عليهم جميعًا .

* ولم يذكره أحد من تلاميذ المعري الذين شرحوا ديوان المتنبي أو تناولوا شعره في كتبهم ، ومنهم أبو المرشد المعري (قريبه في النسب والزمان والمكان وابن راويته) والخطيب التبريزي وابن سنان الخفاجي . وهذه قرينة قوية جداً على عدم وجود شرح آخر .

* ولم يذكره القفطي فيما اطلع عليه من كتب المعري ، مع قرب العهد والدار وحرصه المشهور على حيازة نوادر المصنّفات وآثار أبي العلاء خاصة . وقد بلغ به الأمر أن نصّ على كتب المعري التي سمع بها ولم يقف عليها (١٩) .

* وذكره ابن عساكر مع اللامع في سياق واحد ، وهذا نص كلامه «فممّن تكلم على شعره أجمع [أي شعر المتنبي]: ابن جني في شرح ديوانه وقد سمّاه الفَسْر ، وكتاب اللامع العزيزي **ومعجز أحمد أيضًا** لأبي العلاء المعري» (٢٠) . ولعل هذا هو النص الوحيد الذي يجمع بين الكتابين ولكنه لم يصرِّح بالوقوف عليهما ! ؛ وظاهر القول إنهما كتابان ، وربما يفهم منه أن المعجز شرح للديوان بتمامه كاللامع ، ولكن ذلك غير لازم لاحتمال أن يكون المعجز ذكر استطراداً بدليل كلمة «أيضًا» ، وليس من الضروري أن يتطابق المعطوف والمعطوف عليه من كافة الوجوه . بل إنه لا يمتنع تأويل النص ليدل على أن اللامع يسمى أيضًا «معجز أحمد» ، ولكنه لا يخلو من تكلّف .

* وذكره ابن أبي الإصبع (٢١) ضمن مصادره حيث قال «ولقد وقفت من هذا العلم على أربعين كتابًا ، منها ... وشروح أبي العلاء الثلاثة : ذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد» (٢٢) ، ثم نقل منه النص التالي «باب الطاعة والعصيان: هذا النوع استنبطه أبو العلاء المعري عند نظره في شعر أبي الطيب المتنبي وشرحه له من قوله ...» (٢٣) ثم ساق النص الذي استشهد به الدكتور الطويل ، وهو يدل على أن هذا الكتاب المنشور مزوَّر على أبي العلاء لأنه غير موجود فيه .

هذا النص هو أقوى الأدلة على وجود المعجز واستقلاله ؛ لأنه يتضمن التصريح بالوقوف عليه والنقل منه، ولم يصرح بذلك غير ابن أبي الإصبع من المؤلفين . ولكن يلاحظ عليه قوله «شروح أبي العلاء الثلاثة» – بهذه الصيغة الحاصرة – في سياق الإشارة إلى كثرة مصادره وليس منها اللامع مع شهرته ، وأن قوله «عند نظره في شعر أبي الطيب» ينطبق على اللامع . فمن الغريب أن ابن أبي الإصبع يغفل الكتاب المشهور لأبي العلاء ، ويذكر كتابًا لم يعرفه تلاميذ أبي العلاء ! ؛ وهذا الإشكال يزول بالمرّة إذا افترضنا أن اللامع والمعجز عنوانان لكتاب واحد على غرار بعض كتبه الأخرى ذات العنوانين .

ولا أستبعد أن يعثر الباحثون على هذا النص في مخطوطة اللامع إذا وجدت ، أو في شذراته الباقية في

المصادر المخطوطة المشار إلى بعضها أعلاه .

فهذا كله ينشر غمامة من الشك على قيمة النص في إثبات وجود كتاب مستقل باسم «معجز أحمد» .

* ذكره ابن خلكان مع اللامع وأشار إلى أنه مختصر، وهذا نص كلامه «قال السلفي [ونقل خبرًا لا حاجة لنا به] ... ولما فرغ من تصنيف اللامع العزيزي في شرح شعر المتنبي وقرئ عليه أخذ الجماعة في وصفه فقال أبو العلاء: «كأنما نظر إليّ بلحظ الغيب حيث يقول :

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي
وأسمعت كلماتي من به صمم

واختصر ديوان أبي تمام وشرحه وسماه ذكرى حبيب، وديوان البحترى وسماه عبث الوليد ، وديوان المتنبي وسماه معجز أحمد ، وتكلم على غريب أشعارهم ومآخذهم وما أخذ عليهم وتولى الانتصار لهم والنقد في بعض المواضع عليهم والتوجيه في أماكن لخطئهم» (٢١) . ويوهم ظاهر النص أنهما كتابان : اللامع والمعجز وأن الأول كبير والثاني صغير.

ولكن النظرة النقدية تقلل من أهمية هذا النص ؛ لأن ابن خلكان يجمع مادته من مصادر كثيرة فلا يدل ذكر اللامع والمعجز في صفحة واحدة على كبير شيء . ويظهر أن الخبر المتعلّق باللامع مصدره الحافظ السِّلفي كالخبر السابق عليه (٢٠) وقد أورده القفطي قبله بحروفه (٢٦) ، وليس له علاقة بموضوع البحث لأن اللامع لا خلاف على وجوده . أما الجزء المهم وأوله قوله «واختصر ديوان أبي تمام» فلا يتضح من أين أخذه ابن خلكان ، والغالب أنه من غير كتاب السلفي ؛ إذ لو كان فيه لقرأه القفطي وهو المدقق الحريص وعرف بوجود كتاب اسمه المعجز . وإذن يصبح هذا النص كالنص الوارد في «تحرير التحبير» سواء بسواء، أعني أنه يذكر للمعري كتابًا باسم المعجز ويغفل اللامع ، وينقص عنه بعدم التصريح بالوقوف عليه والنقل منه . ولا يصح أن يُستَنَدَ على هذا الخبر للقطع بوجود المعجز وأنه غير اللامع لأنه يمكن أن يقال إن الراوي كغيره سمّاه المعجز وهو اللامع وجعله مختصرًا ؛ لأن المعري ربما شرح فيه معظم الديوان لا كله .

وقد أخذ المحقق من كلام ابن خلكان ما وافق الفرض وهو ما يتصل بوجود المعجز وأن أبا العلاء أملاه بعد اللامع، وردَّ ما يتعلق بكونه مختصرًا ؛ لأنه لا يطابق الكتاب الذي يحققه ! والواقع أن «الاختصار» يدل هنا على أن المعري أورد وشرح من كل ديوان ما رأى أنه بحاجة إلى شرح ولم يلتزم بشرح كل شيء (كما هو الحال في شرحه لديوان ابن أبي حصينة) . أما الاختصار لدى المتأخرين والمعاصرين فيعني تجريد الكتاب من الاستطرادات والنصوص غير المهمة على غرار «مختار الأغاني» لابن منظور ، وهذا لا يتصور في مثل الدواوين الثلاثة .

* ولم يذكر ابن العديم في «الإنصاف والتحري» أن للمعري كتابًا بهذا الاسم مع عنايته التامة بسيرة أبي العلاء ومؤلفاته ، ولكنه صرّح بأن له كتابًا في معاني شعر المتنبي مقداره ست كراريس (٢٧) – وقد مرّ بنا قول الذهبي بأن الكراسة ورقتان أو ثلاث – وعلق محققو «تعريف القدماء» بأن هذا الكتاب هو معجز أحمد (٢٨) ، وذهب محمد سليم الجندي إلى نحو ذلك (٢٩) . وهو مجرد اجتهاد منهم بلا شك ؛ لأن ابن العديم لم يذكر المعجز أصلاً ، ولا يتصوّر أن تفي هذه الكراريس القليلة بصفة المعجز المذكورة في نص ابن خلكان المذكور أعلاه .

وذكر كوركيس وميخائيل عوّاد أن منه نسخة في معهد المخطوطات (٣٠) ، فيا حبذا لو تمكّن بعض الباحثين من مراجعتها وبحث النص الوارد في «تحرير التحبير» فيها ومقارنتها بنصوص اللامع ، فلعلها تحسم هذه القضية .

* وفيما عدا ذلك أطبق الشرّاح والمؤلفون جيلاً بعد جيل على الاحتفال باللامع وعدم الإشارة إلى وجود شرح ثان باسم «معجز أحمد» .

* نقل المحقق عن بعض المعاصرين كالميمني وجرجي زيدان وبروكلمان وبلاشير : أن اللامع والمعجز اسمان

لكتاب واحد (٣١) ، فلعل لهم ما يستندون إليه . ومن المعلوم أن القدماء لا يلتزمون بالدقة الحرفية في أسماء الكتب ، فتتعدد الأسماء والكتاب واحد . والأمثلة على ذلك لا تحصى ومنها أن عبدالقادر البغدادي ، وهو المحقق المدقق، يسمّي عبث الوليد «شرح ديوان البحتري» (٣٢) ، فربما يكون «معجز أحمد» مجرد اسم للامع العزيزي ، وربما تكون مقدمة اللامع تتضمن عبارة تدعو إلى تسميته أيضًا بمعجز أحمد.

* إن عبارة «معجز أحمد» ، التي تتضمن التورية بالقرآن الكريم ، لا تنطبق على هذا الكتاب المنشور ؛ لأن المؤلف لم يهتم بالدلالة على بدائع المتنبي التي يمكن وصفها بالإعجاز، ويبعد أن يضع المعري ، المعروف بالإحسان وتسميته الكتب ، هذا العنوان لكتاب يحتوي على شرح الجيد والرديء من شعر المتنبي .

وربما يقال : إن الناس وقعوا في دين أبي العلاء ووصموه بالزيغ والزندقة ومعارضة القرآن منذ عصره إلى اليوم ، فلا يستحيل أن ينسبوا إليه كتابًا يشير عنوانه من طرف خفي إلى وجود كتاب معجز غير القرآن ، أو يضع أحدهم «معجز أحمد» عنوانًا على «اللامع» للإضرار به ، كما أضافوا عبارة «في معارضة السور والآيات» إلى عنوان «الفصول والغايات» ، ودسّوا عليه أشياء أخرى لا يتسع المجال لها . ولم أر من عاب هذا العنوان في سياق الكلام على دينه ، ولكنه غير ممتنع مادامت الشكوك تحيط بوجود الكتاب .

(١٠) هذه هي الوقائع ، ومن الواضح أنها تدور على احتمالين : فإما أن المعجز هو اللامع ، وإما أنه كان كتابًا صغير الحجم غير اللامع . وليس من الميسور الترجيح بينهما إلا بالاطلاع على المخطوطات التي حفظت جُلّ اللامع ومخطوطة الكتاب الذي أشار كوركيس عوّاد إلى وجوده . ولكني أميل ، إلى أن تتضح الصورة ، إلى أن المعجز لم يوجد أصلاً وأن بعضهم أطلق على اللامع اسم المعجز لعبارة وردت فيه أو للإساءة إلى المعري أو لغير ذلك من الأسباب ؛ والله أعلم .

وعلى أي حال فإن مدار البحث وبيت القصيد في هذه المقالة هو هذا الكتاب المطبوع : هل هو «معجز أحمد» حقًا، وهل هو من تأليف المعري أصلاً . وهذه الوقائع تشير كلها إلى أنه كتاب مزور : فإنه غير اللامع قطعًا على فرض أن اللامع هو المعجز (وبالتالي فهو ليس المعجز) ، ولا تنطبق عليه صفة المعجز على القول الآخر ، وليس للمعري كتاب ثالث عن المتنبي !

(١١) هذا عن النصوص الخارجية ، وهي إذا كانت تشكّك في الكتاب فإن النقد الداخلي ينسفه نسفًا !

وأوّل ما يريب فيه : أن صاحبه التزم بشرح لديوان المتنبي بتمامه بيتًا بيتًا ، حتى الأبيات التي لا تحتاج إلى شرح ، وقد علمنا أن أبا العلاء شرح الديوان باللامع . فإذا كان قد شرح الديوان مرة واحدة ، وهو المعقول المعتاد الذي تسكن إليه النفس ، فلا شك أن هذا الشرح ليس له ، وإذا كان له فيكون قد شرح الديوان مرتين .

ويستغرب جداً أن يشرح أبو العلاء ديوان المتنبي مرتين : فالديوان كبير والعمر قصير ، والشرحان في الغاية القصوى من التفاوت والاختلاف في العبارة والمنهج والترتيب والمادة العلمية ، وليس هناك نص تاريخي يفسر حاجة أبي العلاء إلى تأليف شرح آخر غير اللامع . ويستوي في الغرابة أن يكون أملاه بعد اللامع أو قبله ، فإن كان قبله فكيف لم يحفل به التلاميذ والشرّاح والنقاد احتفالهم باللامع ! ، وكيف سقط من فهرست كتب المعري رغم حجمه الكبير ! ، وإذا كان بعده – وهو الذي ذهب إليه المحقق ليبرّر سقوطه من الفهرست – فكيف يؤلف اللامع وقد تجاوز السبعين من العمر ثم يؤلف شرحًا آخر وهو في الثمانين مثلاً ! ، فهل استجد في علمه ما يدعو إلى ذلك ! ، وكيف لا يكون بين الشرحين تشابه أو تكرار ، وكيف لم يشر في هذا الشرح الأخير إلى اللامع على الإطلاق !

فهذه ظلمات بعضها فوق بعض ، دون جلائها خرط القتاد ، وأيسر من ذلك : إسقاط الكتاب جملة ورفض صلته بالمعري .

وقد تنبه المحقق إلى هذا الإشكال فلم يُعِره ما يستحقه من اهتمام ، وتخلّص منه بدعوى أنه لا غرابة في أن يشرح أبو العلاء الديوان مرتين وهذا ابن جني قبله شرحه مرتين (٣٣) . وهي دعوى لا تخلو من مغالطة : لأن ابن جني شرح الديوان بتمامه مرة واحدة بكتاب «الفسر» المعروف ، أما الكتاب الآخر – وهو «الفتح الوهبي» وقد يسمى أحيانًا «الفسر الصغير» – فهو شرح لأبيات بعينها من شعر المتنبي وليس شرحًا للديوان بتمامه ، والكتابان مطبوعان ، والمحقق نفسه ذكر الأمر على الصواب في موضع آخر(٣٤) . ومع وضوح ذلك يصح أن يقال إنه شرح الديوان مرتين ؛ لأنه لا يلزم منه أن الشرحين متشابهان من كل الوجوه ، وإذا ثبت أن للمعري كتابًا آخر حول شعر المتنبي فإنه يجوز أن يقال أيضًا : إنه شرح الديوان مرتين فهذا كله لا إشكال فيه ، والإشكال إنما هو حاجته إلى شرح الديوان بتمامه مرتين بهذا الاختلاف .

نعم ، حدث في تاريخنا العلمي والأدبي قديمًا وحديثًا أشياء من ذلك كشروح التبريزي على الحماسة وهي ثلاثة ، ولكن النصوص التاريخية تفسر أسباب التكرار في الغالب ، فقد يكون أحد الشروح مطولاً والآخر مختصرًا ، أو لا يرضى المؤلف عن الشرح الأول فينشط لتأليف شرح جديد يكون في الغالب مؤسسًا على الشرح الأول ، أو لغير ذلك من الأسباب التي تبرر عودة المؤلف إلى شرح كتاب فرغ منه فيما مضى .

(١٢) بل إنه لا يوجد لدينا دليل صريح أصلاً على أن أبا العلاء شرح الديوان مرتين . وهنا يزعم الدكتور دياب أن المصادر «تنادي بأعلى صوتها بأن أبا العلاء شرح ديوان المتنبي مرتين» (٣٥) . وهذه من عثراته العديدة، فإن هذا النداء لا يكاد يسمعه أحد ! ؛ والعمدة فيه هو نص الحافظ ابن عساكر – رحمه الله – وقد مر أعلاه ، وعبارته ليست نصًا صريحًا في أن المعجز كان شرحًا كبيرًا كاللامع ، ولم ترد فيه كلمة «مرتين» ، ولم يصرح فيه بالوقوف على اللامع والمعجز معًا ويذكر سبب تأليفهما ويفاضل بينهما .

وإذا افترضنا أن المعجز كان كتابًا صغيرًا فما أسهل توجيهه في ذلك الاتجاه .

وأنا أزعم أن المعري لو شرح الديوان بتمامه مرتين لسارت بذكره الركبان وتواترت عليه المصادر وحرص الشراح والنقاد ، ومنهم بعض تلاميذه ومحبيه ، على الاقتباس من الشرحين معًا والمقارنة بينهما (٣٦) . ولو فعل لكان الشرح الثاني امتدادًا للشرح الأول أو مختصرًا منه ، ولا يعقل أن يتعمّد فيه مخالفته في كل شيء ، ولو وقع لانتشر خبره وطار ذكره في الآفاق ؛ لأنه يكون ألزم نفسه بما لا يلزم وجاء بما لا يستطيعه غيره ! وهل ثمت أشق من شرح خمسة آلاف وخمس مئة بيت من الشعر مرتين بلا تكرار !

(١٣) وكثرة نسخ الكتاب لا تقوّي نسبته لأبي العلاء لأمور: أنها جميعًا نسخ متأخرة من العصر العثماني ، وليس فيها نسخة مسندة ، وأنها لم تتفق على اسم الكتاب وأنه للمعري (وعلى ما يأتيك تفصيله) ، **وأنها ، رغم انتشارها في البلاد ، تتفق على أمر في غاية الأهمية وهو سقوط المقدمة وشرح القصيدة الأولى وبعض الثانية وتلفيق ما سقط من شرح الواحدي بالذات .**

وأيضًا لم يلتفت المحقق لأهمية هذا الخرم وعمق دلالته على تزوير الكتاب ، أعني أنه يشير بكل وضوح (أي ينادي بأعلى صوته حقًا !) إلى أن النسخ تنحدر من أصل واحد معيب (٣٧) ، وأنه إذا كان قد حدث تزوير مثلاً في النسخة الأم فسوف يسري إلى جميع النسخ اللاحقة ، وإذن فكثرة نسخ الكتاب لا تعني شيئًا ما دام الدليل قد قام على انحدارها جميعًا من أصل واحد .

ولا ريب في أن سد الخرم من شرح آخر له دلالة مهمة على وقوع تزوير لأن صاحب تلك النسخة الأم – ولعله كان ورّاقا – كان يستطيع أداء الكتاب كما هو مع الإشارة إلى ضياع أوراق من أوائله ، ولكنه آثر ترميمه لستر العيب الذي وقع فيه وتضليل المشتري أو المُهْدى إليه .

ومن فعل ذلك لا يصعب عليه أن يقرأ لدى ابن خلكان مثلاً أن المعري له كتاب باسم «معجز أحمد» فيضعه على نسخته التي تصبح فجأة فريدة في العالم ! وقد حصل مثل ذلك في «التبيان» كما أوضحه الدكتور مصطفى جواد ، ووقع مثله في كتب أخرى للمعري مثل «اللامع العزيزي» الذي وضعوا اسمه على عدد من المخطوطات أشار المحقق إلى بعضها (٣٨) ، ومثل مخطوط «شرح الحماسة» الذي لا شك في أنه لغير أبي العلاء كما حققه الدكتور الطويل وغيره من الباحثين (٣٩) . ولا حاجة للتوسع في الحديث عن تزوير المخطوطات وإلصاقها بالمشاهير وضرورة الحذر من ذلك (٤٠) . ومع ذلك جازت هذه المخطوطات المزوّرة على بعض المعاصرين فنسبوها إلى العكبري والمعري واستشهدوا بها في أبحاثهم ، وأخشى – بل أجزم – أن الدكتور عبدالمجيد دياب وقع في هذا الفخ حين نشر الشرح منسوباً للمعري !

(١٤) وأشار المحقق إلى أن نسخة ميونيخ تزيد على غيرها بتلفيق المقدمة ، أي خطبة الكتاب ، من شرح الواحدي(٤١) . وهذه باقعة أخرى تدل على أن كاتبها كان يعرف أن الأوراق الأولى ملفّقة من شرح الواحدي فنقل المقدمة من هناك ولم ينقلها من أي شرح آخر .

والواقع أن النسخ تحتاج إلى تحقيق من جهة خطوطها وأحبارها وأوراقها ، فربما تتضح حقائق أخرى عن كيفية حصول التزوير .

(١٥) وثمت أمر آخر عظيم الأهمية ، **وهو أن ضياع صدر الكتاب يعني بالضرورة ضياع ورقة العنوان ؛ لأنها أول ورقة في الكتاب** . وبناء عليه فإن الذي يحتاج إلى تلفيق المقدمة يحتاج قبل ذلك إلى تلفيق الصفحة الأولى التي يكون فيها عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، ولكن المحقق لم يتطرّق إلى هذا الجانب مطلقاً .

(١٦) والمحقق يعلّل ضياع أول الكتاب (بالتخزين المنبطح) كما يقول «أي وضع الكتاب فوق الآخر على الرف فتتمزّق أطرافها عند تناولها» ، وهو ممكن ولكنه لا يدل على شيء في موضوع البحث ؛ لأنه لا فرق إذا حصل التزوير بين سقوط الأوراق سهواً أو عمداً .

ثم عثر على كلمة القفطي عن أسباب ضياع كتب أبي العلاء وهي قوله : «وأكثر كتب أبي العلاء هذه عُدِمت وإنما يوجد منها ما خرج عن المعرة قبل هجم الكفار عليها وقَتْل من قتِل من أهلها ونهب ما وجد لهم ، فأما الكتب الكبار التي لم تخرج عن المعرة فعدمت وإن وجد شيء منها فإنما يوجد البعض من كل كتاب ، فمن ذلك كتاب الأيك والغصون... وإسعاف الصديق وقاضي الحق ... إلخ» (٤٢). وهذا النص ذو دلالة عامة ولا يتجه إلى هذا الكتاب بالذات، والقفطي كما مر أعلاه لم يطلع على المعجز ولم يعرفه أصلاً، ولكن المحقق صرف النص وجعله يفسّر سقوط هذه الأوراق ؛ لأن بعض الناس في ظنه ربما يكون أسقطها ليموّه على الروم وينقذ الكتاب من الإعدام (٤٣) ، ولعله يعني أن الذي فعل ذلك استدرك العنوان من الذاكرة ولم يستطع استدراك بقية الأوراق . وواضح مدى التعسف في هذا الظن الذي لا دليل عليه، فالخبر يتعلق بفناء الكتب والمكتبات وبور العلم في معرّة النعمان على يد الصليبيين كما حصل في حلب وطرابلس ونيسابور وبغداد وقرطبة وغرناطة وغيرها من عواصم الإسلام ، وقد حدثت هذه الكائنة سنة ٤٩٢ ، أي بعد موت الشيخ بأربعين سنة ونيف (٤٤) ، فلا شك أن كثيراً من كتبه اندثر حينذاك . أما تفسير المحقق فلا يخلو من الخيال والطرافة ولكنه مجرد خيال ؛ لأن الخبر لا يدل عليه ، ولا يتصوّر أن الروم كانوا يفتّشون الناس أثناء خروجهم من المعرة ، ولا يتصوّر أنه كان لديهم عداوة خاصة لأبي العلاء بحيث كانوا يتصفحون عناوين الكتب التي مع الناس وهي باللغة العربية ! فإذا كانت لأبي العلاء أخذوها وإذا كانت لغيره أجازوها ، وهذا الرجل المجهول الذي يتكلّف ذلك كله ويخاطر بحياته لإنقاذ أثر من آثار أبي العلاء لا يعجزه أن يطلب نسخة أخرى ليستدرك ما سقط من نسخته ، ولو عجز ما كان يضرّه أن يروي الكتاب على حاله مع الإشارة إلى سبب النقص فيه .

بل إن هذه الحكاية لو وقعت لذكرها المؤرخون لغرابتها وطرافتها وعظم العبرة فيها ، ولكنها لم تقع أصلاً كما سيأتي أدناه .

(١٧) وقد اضطربت النسخ في عنوان الكتاب ونِسْبته إلى المعري : فالنسخ الأربع عشرة التي رآها المحقق أو سمع بها : إما أنها نسبته إلى المعري وسمته معجز أحمد (وهي نسخة إستانبول المكتوبة سنة ١٠٥٧ ، ونسختي القاهرة وتونس وكلاهما مكتوب سنة ١٠٥٩ ، ونسخة بطرسبرج المكتوبة سنة ١٠٦٢ ، ونسخة المتحف البريطاني الثانية المكتوبة سنة ١٠٧٦) [١٠] ، أو نسبته إلى المعري بلا عنوان (وهي نسخة الأمير شكيب أرسلان التي لم يذكر تاريخها) ، أو نسبته إليه بعنوان اللامع العزيزي (وهي نسخة مكتبة طلعت بالقاهرة) ، أو أنها تخلو من المؤلف والعنوان بالكليّة (وهي نسخة أوغلي المكتوبة سنة ٨٣٢ [١٦] ، ونسخة المتحف البريطاني الأولى التي يظن أنها من القرن التاسع ، ونسختي ميونيخ والتيمورية ويظن أنهما من القرن العاشر) ، أما النسخ الأخرى فلا نعرف عنها شيئًا ؛ لأن المحقق لم يطّلع عليها .

فهذا التفاوت الشديد بين النسخ في العنوان واسم المؤلف يضعف الثقة بها ويكاد يشير إلى أن يداً أو أيادي عبثت بها قصداً لغش الذين يشترونها أو تهدى إليهم (كما حصل في الشرح المنسوب للعكبري) . وإذا وقع الشك في المخطوطات سقط الكتاب ؛ لأنه لا يوجد دليل غيرها على نسبته للمعري وأنه معجز أحمد .

وأكثر غرابة من ذلك : أن النسخ الأربع القديمة نسبياً لا تنسب الكتاب للمعري ، وأن النسخ التي تنسبه للمعري هي نسخ شامية مكتوبة بتواريخ متقاربة في منتصف القرن الهجري الحادي عشر ، وبعضها نسخ خزائنية مذهّبة . فهذا التقارب في التواريخ مريب جداً ، ويكاد يشير إلى أن التزوير حصل في منتصف القرن الحادي عشر في بلاد الشام . وأظن أن الورّاقين هناك عمدوا إلى وضع اسم أبي العلاء على شرح مجهول المؤلف للتدليس على هواة الكتب من سراة الدولة العثمانية، ثم قرأوا أن للمعري كتاباً بعنوان «معجز أحمد» فأضافوه إلى المخطوطات استكمالاً للتزوير !

وما أسهل تزوير العنوان وما أصعب تزوير متن الكتاب على أبي العلاء خاصة !

(١٨) ومن الأدلة القوية ، بل القاطعة ، على أن الكتاب لغير أبي العلاء : خلوّه تماماً من ذكر محمد بن عبدالله بن سعد النحوي راوية المتنبي الذي جلس إليه المعري في صباه وروى عنه الديوان [١٧] . وفي النصوص الباقية من اللامع أشياء من هذه الرواية العالية تتصل برواية بعض ألفاظ الديوان . فمن المحال أن يؤلف أبو العلاء كتاباً بهذا الحجم، لا تكاد صفحة منه تخلو من ذكر روايات ابن جني أو بلفظ البناء للمجهول «رُوي» ، ثم يغفل عن ذكر شيخه راوية المتنبي !

وقد ذكر أبو العلاء في اللامع رجلاً آخر رأى المتنبي في مجلس كافور ، وهو الشريف محمد بن أحمد العلوي [١٨] ، ولا ذكر له في الكتاب ، ولا ذكر فيه لأحد من مشايخ أبي العلاء وأقرانه في الشام والعراق ، بينما ذكر في المجاهيل أمثال البخاري والبرقعي وصاحب الجليل !

(١٩) وأيضاً ليس في الكتاب أية إشارة تاريخية -أي ذكر إنسان أو كتاب أو حادثة أو مكان - تدل على أنه لأبي العلاء ، مع أن كتبه الأخرى لا تخلو من إشارات إلى نفسه ومعاصريه ، وكثير من جزئيات سيرته مصدرها هذه الإشارات، وفيما بقي من اللامع عدة أشياء من هذا القبيل. أما هذا الشارح فإن غاية ما أفاد به عن نفسه أن له كتاباً في القوافي [١٩] ، وليس فيه كثير فائدة ؛ لأنه ينطبق على عدد من شرّاح الديوان ، وكل من يتصدى لشرح الديوان يستطيع تأليف كتاب في القوافي .

(٢٠) ومما يعزّز الشك في الكتاب : غرابة التعارض بين وفرة مخطوطاته في عصرنا [٢٠] وانتشارها في المملكة العربية السعودية ومصر والشام وتركيا وتونس وروسيا وبريطانيا وألمانيا وغيرها من البلاد ، وما يقابله من خمول ذكره في القرون الماضية وأنه لم يطّلع عليه أمثال ابن

فورجة والثعالبي والخطيب البغدادي والباخرزي والواحدي وأبي المرشد المعري والخطيب التبريزي وأسامة بن منقذ وابن الجوزي وسبطه والقفطي وياقوت الحموي وابن الأثير وابن العديم وابن عدلان الموصلي (صاحب التبيان) وابن أبي الإصبع وابن خلكان وابن الوردي وابن فضل الله العمري والبديعي والسيوطي وابن شاكر الكتبي وعبدالقادر البغدادي وحاجي خليفة وإسماعيل البغدادي وكثير غيرهم من الشرّاح والأدباء والنقّاد والبلاغيين وكافة العلماء الذين كان لهم عناية واهتمام بالمتنبي أو المعري أو كليهما (٥١) . فهؤلاء : إما أنهم لم يذكروا «معجز أحمد» أصلاً مع قيام الحاجة إلى ذكره ، وإما أنهم – ولا سيما ابن أبي الإصبع وابن خلكان ومن نقل عنهما – وصفوا كتابًا غير هذا الكتاب ولم يأت بعدهم من يصحّح كلامهم بناء على رؤيته لهذا الكتاب . والحاصل أنهم جميعا لم يقفوا على هذا الكتاب ، وأننا لا نعرف شيئًا عن رحلته عبر القرون فكأنّه خرج علي عصرنا من سرداب مظلم !

(٢١) ولم يلتفت المحقق الفاضل إلى هذا الإشكال ، وفسّر إعراض القدماء عن الكتاب بأن شهرة اللامع غطت عليه ؛ لأنه ألّف قبله فاتجهت إليه الأنظار (٥٢) . وهوكما ترى مجرد ظن غير مقنع لأسباب كثيرة أهمها أن الكتابين مختلفين تمام الاختلاف فلا يغني أحدهما عن الآخر مطلقًا، وتلاميذ المعري من علماء اللغة والأدب وهم كثيرون لا يخفى عليهم كتاب كبير كهذا ، ولو كان لشيخهم كتاب غيره في موضوعه وهم ليسوا ممن يكتفي بقراءة العناوين ! ! بل إن وجود شرحين مختلفين من شأنه أن يغريهم بالاطلاع عليهما معًا والمقارنة بينهما والاقتباس منهما . وحسبك في هذا الصدد أن أبا المرشد سليمان بن علي بن محمد بن عبدالله بن سليمان المعري – وهو حفيد أخي الشيخ (٥٣) وابن كاتبه وراويته (٥٤) ، ويظهر أنه رآه وأخذ عنه (٥٥) – نقل في كتابه عن المتنبي مئات النصوص من اللامع ، ولم يُخْف شدة إعجابه بالشيخ وإكباره إياه ، ومع ذلك لم يذكر شيئًا ألبتة عن وجود شرح آخر . وهذا وحده دليل قوي أو حاسم على تزوير الكتاب – وأيضًا على عدم صحة ما ذكره المحقق عن أسباب ضياع المقدمة – لأن أبا المرشد تقلد القضاء في معرة النعمان وغادرها عند استيلاء الصليبيين عليها سنة ٤٩٢ ، وهي الكائنة التي قال القفطي إنها أذهبت أكثر كتب أبي العلاء ، أي أنه عاش طويلاً في المكان والزمان والمحيط العلمي والعائلي الذي كانت فيه ذكرى الشيخ حية وكتبه موجودة حاضرة ، وكلاهما ألف كتابًا عن المتنبي ، فلو وُجِد هذا الشرح المزعوم لكان أبو المرشد أولى الناس بمعرفته وأحرصهم على الاطلاع عليه.

(٢٢) أشار الدكتور الطويل إلى اقتباس الشارح من ابن فورجة في موضعين ١٤٩/١ و ٢٣١/٣ . ولست أقضي العجب من صنيع المحقق وشدة حرصه على إلصاق الكتاب بأبي العلاء : فقد مر على هذين الموضعين – وأشياء غيرهما – ولم يجد ما يدعو للتعليق عليهما بكلمة، مع وضوح التعارض بينهما وبين اسم أبي العلاء على غلاف الكتاب!

ولا شك في أن ذكر ابن فورجة يعد حجة قوية على التزييف ، لأنه تلميذ المعري ولا حاجة للمعري بأقواله . ولكن يجب أولاً تقرير صلته بأبي العلاء .

لقد اضطرب المترجمون اضطرابًا كبيرًا في أمره وبخاصة في تاريخ مولده ووفاته ، فورد في معجم الأدباء أنه «ولد في ذي الحجة سنة ثلاثين وثلاثمائة وكان حيا سنة خمس وخمسين وأربعمائة» (٥٦) ، ورغم التباعد بين السنتين لم يعقّب عليه ياقوت بما يدل على غرابة الأمر ، فيكون إذن معاصرًا للمتنبي المقتول سنة ٣٥٤ وأكبر سنًا بثلاث وثلاثين سنة من المعري المولود سنة ٣٦٣ . فهذا يدل على أنه عاش أكثر حياته أو كلها في القرن الرابع . وفي المقابل ورد ما يشير إلى أنه كان من أهل القرن الخامس ، ومن ذلك ما جاء في كتاب ياقوت بأنه كان حيًا سنة ٤٥٥ ، ونقل ابن شاكر الكتبي عن ياقوت أن مولده في ذي الحجة سنة ٣٨٠ (٥٧) ، وهو خلاف ما في المعجم . وذكر القفطي أنه كان متصدرًا للإفادة بالري في سنة ٤٤٠ (٥٨) ، وجاء

في موضع من كشف الظنون أنه كان حياً سنة ٤٢٧ وفي موضع آخر أنه كان حياً سنة ٤٣٧ (٥٩) ، وأغرب عبدالكريم الدجيلي محقق كتاب «الفتح على أبي الفتح» فأثبت على الغلاف في الطبعتين أن مولده كان سنة ٤٠٠ ، ولكنه لم يذكر هذا القول الشاذ في مقدمة التحقيق أصلاً !

وكذلك اضطربت المصادر في اسمه بين محمد بن حَمْد بن محمد ، وبعضها يضع «أحمد» في موضع «حمد» (٦٠) . واختلفوا أيضًا في ضبط لقبه بين «فُورَجَة» و «فُورَجّة» والأول أرجح ، وورد في موضع من كتاب ياقوت «فرجة» بلا واو (٦١) .

وكلها أقوال غير محررة ويعارض بعضها بعضًا ، وقد يُحتج ببعضها لتصحيح نسب الكتاب ؛ لأنه يجوز أن ينقل أبو العلاء عنه ما دام أبو علي ولد قبله بثلاث وثلاثين سنة . والقول الفصل الذي لا شك فيه هو ما ورد عنه في سقط الزند وشروحه ، وخلاصته أن ابن فورجة قرأ ديوان المتنبي على المعري في بغداد في حدود سنة ٣٩٩ هجرية ، ومدحه بقصيدة فأجابه عليها أبو العلاء بقصيدة رائعة (٦٢) ، وفيها ما يدل على أن أبا علي كان حديث السن آنذاك وهو قوله :

بهرت ويوم عمرك في شروق
فدام ضحى ولا بلغ الأصيلا

وجاء في خاتمة كتاب الفتح ما يؤيد حداثة سنه وهو قوله عن ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ : «وبودنا لو أدركنا القراءة عليه والاستفادة منه» (٦٣) ، كما صرح مرات عديدة في الكتاب بالسماع من «الشيخ» أبي العلاء . فهذه الشواهد – وعدم استغراب ياقوت لطول عمره – تشير إلى أن تصحيفًا وقع في تاريخ مولده في معجم الأدباء ، ولعل مولده كان في سنة ٣٨٠ فتصحفت «ثمانين» إلى «ثلاثين» ويظهر أنه تصحيف قديم لأنه كذلك في بغية الوعاة ولكنه وقع على الصواب في نسخة ابن شاكر (٦٤) . وإذا كان الأمر كذلك يكون بقاؤه إلى سنة ٤٥٥ معقولاً جداً ولا يخرج عن المعتاد .

ونص أبو العلاء في القصيدة على أنه «ابن حَمْد» ، وكنايته بأبي علي ، وأنه فارسي ، وأن له معرفة بالعروض والهندسة ، وربما يفهم منها أيضًا أنه كان يطمح إلى معالي الأمور ، كما نصت مقدمة القصيدة على أن اسمه «محمد بن حمد بن محمد بن فورجة» .

والحاصل أنه – بصرف النظر عن ذلك كله – كان تلميذ أبي العلاء وأصغر منه سنًا ، وأن اقتباس الشارح منه يدل على أن الشرح لغير أبي العلاء وأن الشارح متأخر عن عصره . ويحيك في صدري والله أعلم أنهما رجلان : أب وابنه ، وأن المصادر خلطت بينهما وركّبت منهما رجلاً واحدًا ولد سنة ٣٣٠ وعاش إلى سنة ٤٥٥ وما بعدها ، والأمر يحتاج إلى مزيد بحث (٦٥) .

(٢٣) ثم اتضح أن أمر الشارح أكبر من مجرد الاستفادة العارضة من كتاب ابن فورجة ، فقد كنت أقرأ في الكتاب ١/ ٤٩ شرح هذا البيت :

أمط عنك تشبيهي بما وكأنه
فما أحد فوقي ولا أحد مثلي

قال ، وننقل النص بتمامه ليتضح أن الأمر لا يكون مجرد تواتر في الخواطر : « قد أكثر الناس في هذا البيت من حيث أن (ما) ليست من أدوات التشبيه ، فقال ابن جني: إن المتنبي كان يجيب إذا سئل عن هذا البيت بأن يقول : تفسيره أنه كان كثيرًا ما يشبه فيقال كأنه الأسد وكأنه البحر ونحو ذلك ، فقال هو معرضًا عن هذا القول (أمط عنك تشبيهي بما وكأنه) فجاء بحرف التشبيه وهو (كأن) وبلفظ (ما) التي كانت سؤالاً فأجيب عنها بكأن التي للتشبيه وأدخل (ما) للتشبيه لأن جوابها يتضمن التشبيه فذكر السبب والمسبب جميعًا . وقال القاضي أبو الحسن علي بن عبدالعزيز الجرجاني : إن المتنبي سئل فذكر أن (ما) تأتي لتحقيق التشبيه ، تقول (ما عبدالله إلا الأسد وإلا كالأسد) : تنفي أن يشبه بغيره ، فكأن قائلاً قال (ما هو إلا كذا) وآخر قال (كأنه كذا) فقال : (أمط عنك تشبيهي بما وكأنه) . و(ما) في التحقيق للنفي في هذا الموضع

ولكنها تضمنت نفي الأشباه سوى المستثنى منها ، فمن هذا الوجه نسب التشبيه إلى (ما) و (كأن) إذا كان له هذا الأثر» .

تذكرت أنني رأيت هذا النص في كتاب أبي المرشد المعري فرجوت أن يكون نقله عن أبي العلاء لتصح نسبة الكتاب إليه ! ، ولكني وجدته ينسبه إلى ابن فورجة ! (١٦) فهذا نص قاطع على التزوير – وما أكثر النصوص القاطعة – لأن أبا العلاء ، إذا أمكن جدلاً أن يستشهد بقول تلميذه ابن فورجة ، لا يمكن أن يسطو عليه لأسباب كثيرة تتصل بسعة علم أبي العلاء وخلقه وأمانته ، وابن فورجة على قدر من الفضل والعلم وعلو الهمة وشدة الإعجاب بشيخه بحيث لا يتصوّر أن يغير على أقواله ، ولو فعل ذلك لما جاز على سائر شراح المتنبي ولا سيما أبا المرشد الذي ما كان لينسب كلام عم أبيه إلى ابن فورجة !

والنص المذكور بحروفه تقريبا في كتاب ابن فورجة (١٧) ، ونُسِب إليه في كثير من المصادر ، فلا مجال للشك في أنه قوله . وله بقية مهمة لم يأخذها الشارح وهي : «والذي عندي ما أقوله – وهو فائدتي من الشيخ أبي العلاء المعري وليس مما استنبطته – وهو أن تكون (ما) التي تصحب كأنّ ... إلخ» ، فمن الغريب ألا يوجد القول الذي لا شك أنه قول أبي العلاء في هذا الشرح المنسوب إليه ، بينما يوجد فيه القول الذي لا شك في أنه قول تلميذه ابن فورجة !

(٢٤) ثم اتضح أن الشقّ أكبر من ذلك ، فإن النص السابق دعانا للمقارنة بين نصوص الفتح وما يقابلها من الشرح ، فكانت النتيجة برهانًا ساطعًا على التزوير ؛ لأن الشارح أغار مباشرة أو بالواسطة على كتاب ابن فورجة فنقل منه عشرات النصوص والآراء بلا أدنى إشارة إليه .

ولا بأس بالإشارة هنا إلى مكانة ابن فورجة بين شرّاح المتنبي : فقد اقتصر لفطنته ونباهته على شرح الأبيات التي أغفلها الشارح الأول ابن جني أو زلّ فيها ، ولم يتعرض لما شرحه على الصواب ، فسبق غيره إلى سد ثغرات الفَسْر وصار قوله رديفًا لقول ابن جني ، فإذا وجد قولان في شرح البيت الواحد فالغالب أن أحدهما قول أبي الفتح والآخر قول أبي علي ، ولذلك حرص المتأخرون على نقل قوليهما معًا بلا نسبة إليهما في كثير من الأحيان .

(٢٥) وإليك عددًا من النصوص التي جاءت في الشرح غير منسوبة ولا شك أنها لابن فورجة ، وموضعها من الكتابين ، مع العلم بأن بعضها ورد في الشروح الأخرى منسوبًا إليه :

* قال في شرح بيت المتنبي ١ / ١٧٤ :

اليوم عهدكم فأين الموعد
هيهات ليس ليوم عهدكم غد

«يقول : اليوم لقاؤكم وهو آخر اليوم الذي اجتمعنا فيه فعرِّفوني أين الموعد للقاء الثاني» . ويقابله من الفتح ١٠٩ بعد إيراد قول ابن جني «وإنما معناه : اليوم عهدكم، أي اليوم آخر يوم اجتمعنا فيه فعرفوني متي الوعد باللقاء إذا افترقنا» .

* وقال في شرح بيت المتنبي ١ / ١٨٨ :

أنى يكون أبا البرايا آدم
وأبوك والثقلان أنت محمد

«يريد : إذا كنت أنت الثقلين وأبوك محمد فأبو البرية إذن أبوك لا آدم» ، وفي الفتح ١١٣ «يريد : أنه إذا كنت أنت الثقلين وأبوك محمد فإذن أبو البرية أبوك لا غيره» ، وواضح مدى التطابق بين النصين .

* وقال في شرح بيت المتنبي ٢ / ٤١ :

ظلوم كمتنيها لصب كخصرها
ضعيف القوى من فعلها يتظلم

«يقول : متنها قوي ممتلئ وخصرها دقيق نحيف فهي تظلم العشاق كما يظلم متناها خصرها لأنهما يكلفانها فوق طاقتها ، وعاشقها ضعيف القوة كخصرها . وقوله (من فعلها يتظلم) ليس فيه كبير فائدة إلا إتمام البيت ، ولو قال بدل (المتن) (الردف) لكان أولى لأن المتن لا يوصف في الشعر بالعبارة والفخامة [كذا] وإنما يذكر

بالاهتزاز والرشاقة ، ويوصف الردف بالعظَم . وهذا البيت مأخوذ من قول خالد الكاتب :

صبا كئيباً يتشكى الهوى
كما اشتكى نصفك من نصفكا»

وهذا الكلام كله تجده بالحرف أو المعنى في الفتح ٣١١ .

* وقال في شرح بيت المتنبي ٢ /٨٣ :

نفذت عليٌ السابريٌ وربما
تندق فيه الصعدة السمراء

«وقيل أراد أن عينك وصلت إلى قلبي وجرحته ولم تخرق الدرع ولا القميص ، كما قال :

راميات بأسهم ريشها الهد
ب تشق القلوب قبل الجلود»

والقائل هو ابن فورجة والنص بحروفه تقريباً في كتابه ٤٨ .

* وفي شرح بيت المتنبي ٢ / ٢٧٥ :

دون التعانق ناحلين كشكلتي
نصب أدقّهما وضمّ الشاكل

قال تعليقا على اختيار المتنبي كلمة (نصب) بدلا من (فتح) : «وقد احترز في ذلك عن البناء لأن الشكلتين إذا اجتمعتا في النصب كانتا تنويناً والتنوين يختص بالنصب ؛ لأن الفتح لا يكون تنويناً» . وأصل هذه الملاحظة الدقيقة لأبي علي في كتابه ٣٦٣ وهو هناك بأطول مما هنا .

* وفي شرح بيت المتنبي ٢ / ٥١٠ :

أتى خبر الأمير فقيل كَرّوا
فقلت نعم ولو لحقوا بشاش

قال ما يلي بعد أن فسره على رواية (كَروا) بفتح الكاف : «وروي (كُروا) [أي بضم الكاف] على الأمير، والمعنى: أتى خبر الأمير بظفره بالعدو فقيل لنا : يا معاشر أصحابه اللائذين به كروا ، فقلت نعم ولو كانوا بشاش ، أي لو كان البعد بيننا وبين الأمير مثل ذلك للحقنا به ، وقوله بعد ذلك (وأسرجت الكميت) يدل عليه» . والكلام بحروفه تقريباً في الفتح ١٦٥، وهذا النص مهم جداً ؛ لأن راوي فتح الكاف هو ابن جني ، فعقب عليه ابن فورجة بأن غيره روى البيت بضم الكاف وأنه كذلك في النسخ التي رجع إليها .

* وفي شرح بيت المتنبي ٣ / ١٥٨ :

كأجناسها راياتها وشعارها
وما لبسته والسلاح المسمم

قال «وقيل في معنى البيت وجوه ... وثالثها : معناه أن جنسها كالحديد في صبره على التعب والقتال ، ونداؤهم باسم الحديد لأنهم يتنادون بشعار سيف الدولة (المنصور) ، والسيف حديد ، وما لبسته من التجافيف والجواشن وهي أيضاً حديد ، والسلاح حديد ، وعلى الرايات اسم سيف الدولة وهو حديد ، ولأنه جعل الرماح رايات» . ولا يشك من طالع الفتح ٢٨٣ أنه مصدر هذا القول .

* وشرح بيت المتنبي ٣/٢٢٣ – ٢٢٤ :

إذا استقبلت نفس مصابها
بخبث ثنت فاستقبلته بطيب

والبيت الذي يليه بما لا شك في أنه من الفتح ٧٧ – ٧٨ .

* وشرح بيت المتنبي ٣ / ٢٢٨ :

ذكرت به وصلا كأن لم أفز به
وعيشا كأني كنت أقطعه وثبا

قائلا «كأنه لم يكن ، كما قال عبدالصمد بن المعذل :

شباب كأن لم يكن وشيب كأن لم يزل

وتذكرت عيشا كان من قصره وقِصَر أوقاته وكل نعمة فيه كأنه قِصَر وقت الوثب ، فكل زيارة من الحبيب وثبة وكل ساعة من اللقاء والاجتماع وثبة ... وفيه معنى بديع ومبالغة حسنة» . ولا ريب في أن هذا القول مختصر من كلام أبي علي في كتابه ٧٨ – ٧٩ .

* وأورد في شرح بيت المتنبي ٣ / ٢٧٠ :

وقد أراني الشباب الروح في بدني
وقد أراني المشيب الروح في بدلي

ثلاثة أقوال آخرها قوله «وقيل : أراد بالبدل ولده» .
ومعلوم هذا هو تفسير أبي علي وهو في الفتح ٢١٧ ، ونسبه إليه صاحب التبيان ٣ / ٧٧ .

* كما أغار الشارح في ٣ / ٢٧٧ على قول أبي علي في تفسير بيت المتنبي :

فالعرب منه مع الكدري طائرة
والروم طائرة منه مع الحجل

ويدور كلامه على أن الكدري أقرب إلى بلاد العرب ، والحجل أقرب إلى بلاد الروم ، والقول في كتابه ٢١٩ حيث استدركه على ابن جني .

* وفي شرح قول المتنبي ٣ / ٤٢٢ :

وما ضرها خلق بغير مخالب
وقد خلقت أسيافه والقوائم

أورد الشارح كلاماً طويلاً لا يخلو من اضطراب في التقسيم والعبارة ويمكن تصحيحه من الفتح ٢٨٨ ؛ لأنه مأخوذ منه فيما يظهر .

* وفي شرح قوله ٣ / ٤٢٤ :

إذا كان ما تنويه فعلا مضارعا
مضى قبل أن تلقى عليه الجوازم

أورد الشارح أربعة أقوال على مدى صفحة كاملة تقريباً ، وتجد الثلاثة الأولى منها في كتاب أبي علي ٢٨٨ بألفاظ مقاربة .

* وفي شرح قوله ٣ / ٤٣٩ :

لهم عنك بالبيض الخفاف تفرّق
وحولك بالكتب اللطاف زحام

قال : «إذا لقوك في الحرب تفرقوا عنك خوفاً من السيوف الخفاف ثم يجتمعون حولك ويزدحمون عليك طلباً للصلح ، ويرسلون إليك كتباً لطافاً يسألونك فيها العفو . وإنما جعلها لطافاً ؛ لأنها كتب مبعوثة على كتمان فكل بطريق وكبير يتقرب إليه بكتاب لطيف سراً عن صاحبه» . ولا شك في أن صاحب هذا الكلام هو أبو علي في الفتح ٢٩٠ ، فالمعنى هو هو واللفظ مقارب جداً .

* وبعد أن شرح قول المتنبي ٣ / ٤٩٩ :

وهو الضارب الكتيبة والطعـ
نة تغلو والضرب أغلى وأغلى

أورد الاعتراض التالي وجوابه «ولا يعترض على هذا بأن يقال : الأمر بخلاف ذلك ؛ لأنه ربما لا يمكن المطاعنة لطول الرماح ، ويمكن المضاربة بالسيوف لقصرها فلا يكون الضرب أغلى وأغلى ؛ لأن المعنى على ما بيّنا : أنه إذا لم يمكن الدنو مقدار رمح لشدة القتال فالدنو مقدار سيف أشد تعذراً ، أو لأنه إذا كانت الحال هذه فترتعش الأيدي ولا تقلّ السيوف» . وهذا الاعتراض وجوابه بعينه وبعض ألفاظه في كتاب ابن فورجة ٢٣٥ ، وعقّب عليه بقوله «هذا أقرب ما يعرض لي من الجواب الآن والله أعلم» ، فالقول له بلا شك .

* وفي شرح قوله ٣ / ٥٠٧ :

ما مضوا لم يقاتلوك ولكنّ
القتال الذي كفاك القتالا

قال «(ما) نفي ، ولم يقاتلوك : في موضع الحال ، أي ما مضوا غير مقاتلين لك ، أي أنهم ما انهزموا من غير قتال بل ثبتوا وقاتلوا» ، والنص بحروفه تقريباً في الفتح ٢٣٦ إلا أنه ليس فيه هذه الركاكة !

* وفي شرح قوله ٣ / ٥٥٦ :

والأعوجية ملء الطرق خلفهم
والمشرفيّة ملء اليوم فوقهم

قال «انهزموا وتبعتهم خيلك وكانت تملأ الطرق لانبساطها على وجه الأرض ، ولما كانت السيوف تعلوا في الجو جعلها ملء النهار لأنه ما بين السماء والأرض ولأن النهار من الشمس والشمس تعلو» . وهذا الكلام مستمد من الفتح ٢٩٧ .

* وقال في شرح قول المتنبي ٣ / ٥٧٥ :

جزاك ربك بالأحزان مغفرة
فحزن كل أخي حزن أخو الغضب

«جزاك الله تعالى مغفرة بهذا الحزن الذي أصابك فهو نوع من الذنب، قال الله تعالى ﴿لكيلا تأسوا على ما فاتكم﴾ و ﴿لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم﴾.

والحزن أخو الغضب لأنهما من أصل واحد وإنما يفترقان من جهة الرتبة : فالحزن هو سخط فعل من هو فوقك والغضب هو سخط فعل من هو دونك» . فهذه المعنى الفلسفي الدقيق مأخوذ من كتاب الفتح ٥٣ ، وقد استشهد هناك بالآيتين أيضًا .

* وقال في شرح البيت ٤ / ١٦٩ :

لولا العلى لم تَجُب بي ما أجوب بها
وجناء حرف ولا جرداء قيدود

«ولو ساعده الوزن لقال (لولا العلى لم تجب بي الوجناء ما أجوب بها من الفلاة) » ، ويقابله من الفتح ١٣٢ «فكأنّه لو واتاه الوزن لقال (لولا العلى لم تجب بي الوجناء ما أجوبه بها من فلاة ومَهْمَه) » .

* وفي شرح قوله ٤ / ١٧٤ :

وعندها لذّ طعم الموت شاربه
إن المنية عند الذل قنديد

قال الشارح «القنديد الخمر وقيل هي التي فيها الأفاويه» ، ثم استشهد بشطرين من الرجز ، وكله في الفتح ١٣٥ حرفًا بحرف .

* وفي شرح قوله ٤ / ٢٤٨ :

صنًا قوائمها عنهم فما وقعت
مواقع اللؤم في الأيدي ولا الكزم

قال «يقول : صنًا هذه السيوف أن يسلبنا [إيا] ها أعداؤنا من الملوك وغيرهم فتقع قوائمها في أيديهم وهي مواقع اللؤم ؛ لأن قوائم السيوف إنما تقع في بواطن الأيدي إذا سلبوها ، فإذا لم يسلبوها فما يقع فيهم إلا مضاربها» . والكلام كله بحروفه تقريبًا في كتاب الفتح ٣٢١ ومن الطريف أن المحقق زاد لفظ (ايا) بلا حاجة إليها وكتاب الفتح شاهد على ذلك ، فالذي فيه (يسلبناها) !

* وفي شرح قوله ٤ / ٢٧٦ :

باد هواك صبرت أم لم تصبرا
وبكاك ان لم يجر دمعك أو جرى

قال «وحُكِي أنه قيل للمتنبي : أنك خالفت بين المصراعين فوضعت في الأول إيجابًا بعده نفي وفي الثاني نفيًا بعده إيجاب ، وصنعة الشعر تقتضي الموافقة بين صدر البيت وعجزه . فقال : إن كنت خالفت بينهما لفظًا فقد وافقت بينهما معنى وذلك أن من صبر لم يجر دمعه ومن لم يصبر جرى دمعه» . والنص بحروفه تقريبًا في الفتح ١٥٥ مع اختلاف مهم للغاية وهو أن ابن فورجة يقول «حُكِي لي عن أبي الطيب ... والله أعلم بصحتها» ، فمن الواضح للغاية أن الشارح أغار على كلامه وغيّر ضمير المتكلم العائد على أبي علي !

فتلك أربعة وعشرون نصًا لا يكاد يشك الناظر أن أصلها هو كتاب «الفتح» لأبي علي .

(٢٦) وثمت نصوص أخرى أقل شأنًا لا نشك أيضًا في أن مصدرها هو كتاب ابن فورجة ، وإليك بيان طائفة منها – ويتضمن البيان رقم الجزء والصفحة ، وبداية النص ونهايته، وعدد الأسطر ، وموضع النص في كتاب ابن فورجة – :

٤٥/١ (وقال غيره ...الياء)، ثلاثة أسطر (انظر الفتح ٢٩٩)

٥٢/١ (يهم ... زائدة) ، ثلاثة أسطر (انظر الفتح ٣٠٠)

٢٤٠/١ (أتظنون ... وأبدانهم) ، سطران (انظر الفتح ٩٨)

٢٨٨/١ (اذا ... هذه) ، سطران (انظر الفتح ٣٠٢)

٣٤١/١ (الألف ... التي) ، سطر واحد (انظر الفتح ٥٥)

٣٦٩/١ (ليس ... التضمين) ، ثلاثة أسطر (انظر الفتح ٣١٠)

٢٠/٢ (ويجوز ... للممدوح)، سطر واحد (انظر الفتح ١٧٦)

١٨٩/٢ (الإحسان ... الإساءة) ، سطر واحد (انظر الفتح ٣٣١)

٢٨٨/٢ (ما دار ... عليك) ، ثلاثة أسطر (انظر الفتح ٢٦٤)

٣٠٥/٢ (هذا سرب ... وصفتها)، سطران (انظر الفتح ٨٨)

٤٣١/٢ (أراد ... صبحي) ، سطر واحد (انظر الفتح ٦٠)

٤٦١/٢ (الذي ... البياض) ، سطر واحد (انظر الفتح ٣١٧)

٤٤/٣ (قوله : مسبطر ... كواكبه) ، ثمانية أسطر (انظر الفتح ١٩٨)

٨٦/٣ (وإنما ... تذهب الحسن) ، ثلاثة أسطر (انظر الفتح ٢٠٤)

٩٥/٣ (فإذا ... بذلك) ، سطر واحد (انظر الفتح ٢٠٥)

٢٩٥/٣ (أراد بإرضائه ... حينا) ، ثلاثة أسطر (انظر الفتح ١٧٨)

٣٨٣/٣ (أن ما تفعله ... عليهم) ، سطران (انظر الفتح ١٠٧)

٥٥١/٣ (فاعل ترعى ... الشعور) ، سطران (انظر الفتح ٢٩٥)

٥٧٥/٣ (جزاك ... الدهر) ، خمسة أسطر (انظر الفتح ٥٢)

١٠١/٤ (والحدالى ... جبل)، سطر واحد (انظر الفتح ٦٥).

١٠١/٤ (أخفى ... البربي) ، سطر واحد (انظر الفتح ٦٥)

١٤٧/٤ (قوله : أدعو ... إليك) ، سطر واحد (انظر الفتح ٨٣)

١٦٠/٤ (وهذا تعريض ... كافور) ، سطر واحد (انظر الفتح ٣١٩)

٢٩٥/٤ (وذكره ... للقافية) ، سطر واحد (انظر الفتح ١٣٧)

٣٣٨/٤ (إن خطه ... العرب) ، سطر واحد (انظر الفتح ٣٣٧)

وهناك نصوص كثيرة لم نتعرض لها لعموم العبارة وعدم القطع بوقوع الاقتباس ، ومن ذلك تطابق الشواهد بين الكتابين في مواضع كثيرة .

ولأبي علي كتاب آخر في الموضوع نفسه ، وهو «التجني على ابن جني» ويظهر أنه مفقود (٥٨) ، ولا أشك في أن كثيراً من نصوصه دخلت في هذا الشرح أيضاً ، ولكن لا يمكن القطع بذلك لفقدان الكتاب .

(٢٧) وينقل الشارح أقوالاً كثيرة أخرى بلفظ «قيل» غير منسوبة إلى أصحابها ، ومنها نصوص لابن جني (٥٩) . ويلاحظ هنا أن الشارح يعزو أقوال ابن جني إليه في أكثر الأحيان ، ولكنه لم يفعل في هذه المواضع وغيرها ، ولا أستبعد أن يكون نقلها من شروح الديوان الأخرى . والواقع أن العلاقة بين شروح ديوان المتنبي ، وهي كثيرة جداً ، تحتاج إلى دراسات تفصيلية مقارنة توضح مدى اعتماد اللاحقين على السابقين وإغارتهم على أقوالهم ، فإنه يلاحظ أن كثيراً من أقوال ابن جني وأبي العلاء وابن فورجة وغيرهم من الأوائل درجت في شروح الواحدي ومن جاء بعده بلا إشارة إليهم ؛ بل إن بعض المتأخرين ينقل أقوال المتقدمين من الشروح الأخرى دون الاطلاع عليها في مصادرها .

ولا يتسع الوقت والمجال لتتبع منقولات الشارح المنسوبة وغير المنسوبة ، ولكن كثرتها المفرطة تدل على مدى اعتماده على الشروح السابقة وربما تشير إلى تأخر عصره . ويحتمل جداً ، إذا نشر اللامع العزيزي أو بقاياه، أن نجد بعض نصوصه في هذا الكتاب كغيره من الشرّاح الذين أخذ الشارح أقوالهم .

(٢٨) وقع في الشرح أشياء لا يتصوّر أن تقع من أبي العلاء ، فمن ذلك :

* وقع تصحيف عجيب في قول المتنبي ١ / ١٣١ :

بحب قاتلتي والشيب تغذيتي
هواي طفلا وشيبي بالغ الحلم

فقد رواه الشارح «تعذيبي» وهي تخل بالوزن لأن القصيدة من البسيط وعروضها مخبونة «فَعَلن» ، وهذه الرواية تحيل «فاعلن» إلى «فاعِلْ» وهي علة عروضية يسمونها «القطع» ، ولو وقع فيها المتنبي لكان أبو العلاء بالذات أول من ينبه عليها ! أما الشراح ، ومنهم ابن جني وأبو العلاء وابن فورجه والواحدي وصاحب التبيان

والبرقوقي فلم يذكروا إلا الرواية الأولى ولم يشيروا إلى هذه أصلاً . وكنت أظنها تصحيفًا من الناسخين لم يفطن إليه المحقق ، ولكن اتضح أنها من المؤلف لأن الشرح يتجه إلى كلمة التعذيب لا التغذية .

* انتقد الصاحب بن عباد قول المتنبي «رواق العز فوقك مسبطر»، قائلاً «إن لفظ الاسبطرار في مراثي النساء من الخذلان الصفيق» . وهذا القول للصاحب مشهور جدًا ، وقد ورد في رسالته المعروفة ونسب إليه في عشرات الكتب، ولكن هذا الشارح يقول في ٣ / ٤٤ : «ذكر ابن جني وكثير ممن فسروا هذا الديوان أن قوله مسبطر لفظه مستقبحة خصوصًا في النساء ولعلهم قالوا ذلك لما وقفوا على بيت لأبي الشمقمق ... إلخ» ، فلم يذكر الصاحب وعزا القول إلى ابن جني وكثيرين غيره ممن لم ينقل عنهم شيء كهذا ، ويبعيد أن يقع المعري في مثل هذا الخلط . ويظهر أن الشارح أساء نقل الكلام من كتاب ابن فورجة الذي أشار إلى بيت أبي الشمقمق (٧٠) . وفي النص علة أخرى وهي أن بيت أبي الشمقمق يتضمن ذكرًا صريحًا للعورة وقد عهدنا أبا العلاء يتنزه عن تلك الألفاظ .

* وفسّر الشارح مواضع في بلاد الشام وما حولها بشكل غير دقيق مع أنها لا تخفى على مثل أبي العلاء ، فمن ذلك قوله في ١ / ٧٦ «روي : (نخلة) بالمعجمة ، قيل في محلة بالكوفة ، وروي بالحاء المهملة وهو الأصح وهو مكان بالشام وقيل إنه على ثلاثة أيام من بعلبك» ، وفي ١٧٨/٢ «الأردن : ديار فلسطين وما والاها»، ويقول في ٤٣٥/٢ : «كفر عاقب: مدينة بالشام أو قرية» ، وقال في ٢١٠/٣ «سيحان : نهر في بلاد الروم وقيل جبل» ، وعن اللقان ٣٠١/٣ «موضع ببلد الروم وقيل جبل» . فهل يجهل المعري هذه المواضع ! واللقان ورد في شعر أبي العلاء (٧١) فلا شك أنه يعرفه تمام المعرفة .

وقال في ٢ / ١٦٩ «الفرات : نهر يجري من بلاد الروم ويمر في حدود الشام من قبل المشرق» ، فهل الفرات يحتاج من مثله إلى تفسير ؟

* وقال الشارح في ١ / ١٢١ : «قضاعة : بطن من تنوخ»، والأمر على العكس (٧٢) ، وأبو العلاء تنوخي فهل يجهل نسب نفسه ! ، ثم فسّر «خندف» بما يفهم منه أنها تعني ربيعة ومضر وسائر العرب ، ومعلوم للشداة في الأنساب أنها بعض قبائل مضر فحسب ولا تشمل قيس عيلان ولا ربيعة ولا سائر العرب أصلاً . وقال في ١٦٧/١: «طيئ : قبيلة» ، وفي ١ / ٢١٦ «مضر : اسم قبيلة» ، وهذه تفسيرات باردة غير معهودة من المعري .

* ما ذكره الدكتور الطويل عن اقتباس الشارح في ٣٢٥/١ – وزد عليه ٧٩/٢ – من رجل يسمى «البخاري»، وليس في شيوخ أبي العلاء ولا شرّاح الديوان المعروفين من يقال له البخاري ، وقد يكون متأخرًا قليلاً أو كثيرًا عن عصر أبي العلاء ، ويظهر أن له كتابًا عن الديوان .

* ومثله «صاحب الجليل» ، الذي نقل عنه الشارح في ١٤/٣ تفسيرًا لبيت المتنبي «وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه» ، وقد وضع المحقق أمامه في صلب النص علامة استفهام ولم يعلق عليه ولم يذكره في فهرس الأعلام .

* واستشهد في ٢٢٢/١ ببيت شاعر يقال له «البرقعي» ولا ندري من يكون !

* واستشهد في ٧٥/١ بهذين البيتين :

من ذا يكذب في شهود أربعا
وشهود كل قضية اثنان
خفقان قلبي واضطراب مفاصلي
ونحول جسمي وانعقاد لساني

والبيتان ، باختلاف يسير في الرواية ، مشهوران جداً ولكن أعياني معرفة قائلهما ، ولم أجدهما في التبيان ولا في الكتب المؤلفة عن المتنبي كالإبانة والمنصف والصبح المنبي رغم حرصهم على ما يسمونه سرقات المتنبي (٧٣) . فلعل أحد القراء الكرام يدلنا عليه ليتضح عصره وهل هو متقدم على عصر المعري بحيث يمكن أن يستشهد به .

* ويستخدم الشارح كثيرًا كلمة «المحبوبة» (٧٤) ، ووردت لديه كلمات «الرجولية» و«الحب الحقيقي» و«القميص الفرجي» وعبارة «كلا شيء ؟» (٧٥) ، وهي كلمات تبدو غريبة على قاموس أبي العلاء .

* وفي الإعراب يستخدم الشارح كلمة «الجر» ولم ترد كلمة «الخفض» لديه مطلقًا (٧٦) . وأبو العلاء يميل جداً إلى استعمال «الخفض» في جميع مؤلفاته ، وثمت عشرات الأمثلة على ذلك ، وربما يستخدم «الجر» بقلة . ولعل هذا الأمر يتصل بميله إلى المدرسة الكوفية في النحو ؛ لأن بعضهم يرى أن هذا المصطلح شائع لديهم قليل لدى نحاة البصرة (٧٧) .

* وفي مقابل ذلك نفتقد في هذا الشرح بعض الكلمات والعبارات التي تميز أسلوب أبي العلاء ، ومنها كلمة «الغريزة» التي تتكرر كثيرًا في كلامه .

* وقد استشهد الشارح بعشرات الآيات ، وهو في جميع الحالات تقريبًا يصدّرها بعبارة «قال تعالى» أو نحوها . أما المعري فلا يكاد يلتزم بالعبارات المكرورة وتشيع في كتبه عبارة «في الكتاب العزيز» وما إليها .

* ويستغرب أن الشارح لا مصادر له ، فلم يذكر من الكتب إلا «الإبل» لأبي حاتم السجستاني في ٢٩٨/١ ، وكتاب سيبويه في ٣١٣/٣ (أما باقي الكتب المذكورة في الفهارس ٦٦٤/٤ فهي إما في أصل ديوان المتنبي أو من حواشي المحقق) . أما المعري فالمعهد به أن يشير كثيرًا ، ولكن بغير إسراف ، إلى كتب العلماء ودواوين اللغة والأدب (٧٨) .

* لم أجد ، ولا الدكتور الطويل من قبل ، نصاً واحداً من نصوص اللامع الباقية يتفق أو يشابه نظيره من هذا الكتاب المنسوب إلى أبي العلاء . فلو كان الشرح للمعري لوقع بعض التطابق أو التشابه في بعض الشروح مهما طال الفاصل الزمني بينه وبين اللامع ؛ لأنه لا بد أن تعلق بالذاكرة ألفاظ وعبارات من الشرح الأول ولا سيما أن تلك السنين لا تخلو من قراء الكتاب الأول وتدريسه للطلاب ومذاكرة شعر المتنبي على وجه العموم ، وأيضًا فالمعري مشهور بقوة الحافظة . ومن الجانب الآخر وجدنا كثيرًا من أوجه التناقض أو عدم الاتفاق بين الكتابين في كثير من المسائل مما لا يتسع المجال لتفصيله .

* ويتسم أسلوب هذا الشارح باللين إلى حد الركاكة أحيانًا، ولا يشبه ألبتة الأسلوب العلائي المعروف بالجزالة وقوة العبارة والارتفاع عن التعابير المبتذلة ، على المعهود من فحول المتقدمين . وإليك أمثلة على هذه الدعوى :

* وقال ١٨/١ :

ففي فؤاد المحب نار هوى
أحر من نار الجحيم أبردها

«المحب : أراد به نفسه ، والكناية في (أبردها) لنار الهوى ، وكأن هذا البيت علة في سؤاله الحادين الوقوف بالمحبوبة» .

* قال في شرح البيت ١ / ٧٥ :

أي يوم سررتني بوصال
لم ترعني ثلاثة بصدود

«يقول : اذكر أيها الغزال أي يوم واصلتني فيه فسررتني بوصلك ولم ترعني بصدودك ثلاثة أيام» .

* وقال ٢ / ١٨٣ :

الحب ما منع الكلام الألسنا
وألذ شكوي عاشق ما أعلنا

«ومعناه : الحب الحقيقي هو ما منع الألسن أن تبوح في حال يلتذ فيها العاشق بالشكوى فيدرك الإبقاء على حبيبه والخوف من إغراء العذال به فيدع ما يشتهيه مراعاة للحبيب» .

(٧٩) ويدل منهج الشارح على أنه غير أبي العلاء : فقد ألزم نفسه بشرح جميع الأبيات تقريبًا حتى الواضح منها ، وجرى على تقديم الكلام على الإعراب والتوسع فيه أحيانًا ، ثم يشرح ألفاظ البيت أو بعضها ، ثم يفتتح شرح المعنى بكلمة «يقول» . وقد لا يتعرض للإعراب أو الغريب ولكنه يحافظ على شرح المعنى وكلمة «يقول» في جميع الحالات . **وكثير جداً مما أعربه أو فسر غريبه ومعناه : لا يخفى على المبتدئين !**

ويبعد أن ينشط مثل أبي العلاء لتوضيح الواضحات أو يهدر وقته ووقت طلابه من العلماء في إعراب المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، ويدل من شروحه – ولا سيما

اللامع العزيزي وشرح ديوان ابن أبي حصينة - على أن طريقته تختلف بالكلية عن طريقة هذا الشارح ، فهو لا يلتزم بالقوالب الشكلية الجامدة وإنما يتكلم على البيت بعد البيت بما يقتضيه المقام ، ويتوسع هنا وهناك في شرح مسألة نحوية أو لغوية أو عروضية أو نقدية أو غيرها من ألوان المعارف التي أحاط بها علمًا ، ولا تخلو شروحه من فوائد نادرة في التاريخ والجغرافيا والطوائف وغيرها ، وكلامه في ذلك كله يتجه للخاصة والعلماء .

(٢٠) وأشار عبدالعزيز الميمني - رحمه الله - إلى قول المعري في مقدمة اللزوميات : أن أبا الطيب استعمل السين المكسورة دون المفتوحة والمضمومة والساكنة ، وعلق قائلاً : «مع أن له قصيدة على المفتوحة أيضًا وهي (هذي برزت لنا فهجت رسيسا) ، وأبو العلاء الحُفَظة ليس ممن يظن بمثله النسيان ، فليس حكمه هذا إلا على خلو نسخته عن هذه الكلمة ، ولعل المتنبي أسقطها من الديوان ؛ لأن الممدوح بها وصله بعشرة دراهم» (٧٩) . والشاهد هنا أن وجود هذه القصيدة السينية في الشرح ٢٠٩/١ يتعارض مع ما جاء في مقدمة اللزوميات ويدل على أن الشارح غير المعري . ولكن يعكّر على هذا الدليل أن أبا المرشد نقل شرح أبي العلاء لمطلع القصيدة (٨٠) ، مما يشير إلى أنه كان يعرفها . والواقع أن ما ورد في مقدمة اللزوميات ينطبق تمامًا على حرف الشين المعجمة لا السين المهملة ، فالظاهر أنه مجرد تصحيف .

(٢١) أما بعد : فإن الشرح لا يخلو من بعض الفائدة ولا شك أن صاحبه كان على حظ من العلم ، ولكن شتان بينه وبين أبي العلاء ، بل شتان بينه وبين تلاميذه أمثال ابن فورجة والتبريزي ! ، ولا ريب في أن الشرح المنسوب للعكبري أغزر فائدة وعلمًا من هذا الكتاب ، فمن أعجب العجب أن يغلط فيه غالط فينسبه إلى المعري .

وإني لأعتذر للقارئ الكريم من الإطالة والإسراف في سرد الأدلة - وفي الجراب غيرها - لأن مسألة تزوير الكتاب أوضح من أن تحتاج إلى كل ذلك ، ولعل المحقق الفاضل أو غيره من الباحثين يعثر على مخطوطات أخرى ترد الكتاب إلى صاحبه وترد الاعتبار لشيخ المعرة .

الهوامش

١ - مجلة المجمع العلمي العربي ٢٢ (١٩٤٧) : ٣٧ - ٤٧ و ١١٠ - ١٢٠ .

٢ - نفسه ص ٤٠ ، وللعكبري كتاب في إعراب بعض أبيات المتنبي ومنه نصوص في الخزانة وغيرها ، ويبدو أن بعض مترجميه عدّوه شرحًا للديوان من باب المجاز والتوسع .

٣ - مقدمة نقد النثر (القاهرة : لجنة التأليف ، ١٩٣٧) ، ١٨ .

٤ - وهو الكتاب الخامس والستون في سلسلة «ذخائر العرب» التي يظهر أنها ، مثل دار المعارف ذاتها ، دخلت في خريف العمر بعد تاريخ عريق ، وبلغ الهوان بها أنها صارت تنشر في السلسلة مطبوعات قديمة بالتصوير سبق صدورها عن دار المعارف وغيرها مثل ثمار القلوب للثعالبي .

٥ - رائد الدراسة عن المتنبي لكوركيس وميخائيل عوّاد ٧١ ، وفيه بيان واف بشروح الديوان ومنها شروح لمؤلفين مغمورين أو مجهولين فلعل هذا أحدها .

٦ - المقدمة ، ص ٦ و ٤٧ .

٧ - انظر : كشف الظنون وتاريخ التراث العربي لسزكين ٤٩٢/٢ - ٤٩٧ (من ترقيم الأصل الألماني) ورائد الدراسة عن المتنبي لكوركيس وميخائيل عواد ١٢ - ٨٤ .

٨ - انظر مثلا : المقدمة ص ٦ و ١١ و ٨١ و ٦٦٦/٤ ومواضع أخرى في هوامش الكتاب .

٩ - مجلة عالم الكتب ١٢ (١) : ١١٠ - ١٢٠ .

١٠ - بل أربعة ، بإضافة البيتين السابقين .

١١ - والواقع أن ما ذكر عن الخطيب التبريزي غير صحيح ، فليس في الكتاب شيء عنه ، أما النص الذي أشار إليه فقد نقله المحقق في الهامش عن التبيان المنسوب للعكبري لا عن إحدى مخطوطات الكتاب .

١٢ - انظر مقدمة الصاهل والشاحج ١٠ - ١٧ .

١٣ - أبو العلاء الناقد (دار المعارف ١٩٨٧) ، ص ١١٢ - ١٢٦ .

١٤ - لعل كتاب «النظام في شرح ديوان المتنبي وأبي تمام» لابن المستوفي الأربلي قد حفظ لنا معظم اللامع ، كما أنه حفظ جزءًا مهمًا من ذكرى حبيب ، ولكن لابد من الاطلاع على مخطوطته في دار الكتب بالقاهرة ، وهي تامة فيما يتصل بالمتنبي . وفي «تفسير أبيات المعاني» لأبي المرشد المعري نحو ثلاثة مئة وثمانين نصًا ، وتوجد نصوص أخرى كثيرة في مخطوطة «المآخذ على شرّاح ديوان المتنبي» للأزدي وأمالي ابن الشجري وأمالي ابن الحاجب وشرح الديوان للخطيب التبريزي (المخطوط في باريس وغيرها) ، وكتاب «المآخذ على شرّاح المتنبي» لابن

معقل الحمصي (المخطوط في تركيا) ، وفي كتب أخرى كثيرة ، وأشار محمد طاهر الحمصي إلى أن جزءًا منشورًا عن أوزان شعر المتنبي قد يكون من اللامع . ولعل أحد الباحثين يتصدى لاستدراك اللامع من هذه المصادر وغيرها .

١٥ – الجامع لأخبار المعري ٢ / ٧٨٩ .

١٦ – انظر عن مقدار الكراسة : تعريف القدماء ٢٠٢ (نقلا عن تاريخ الإسلام للذهبي) وسير أعلام النبلاء ١٨ / ٣٨ .

١٧ – انظر معجم الأدباء ٣/١٤٥ – ١٦٢ ، وإنباه الرواة ١/٩١-١٠٢.

١٨ – معجم الأدباء ٣ / ١٦٠ .

١٩ – انظر إنباه الرواة ١/١٠٢ ، وتعريف القدماء ٩٤ .

٢٠ – انظر النصوص الملحقة بكتاب «المتنبي» للأستاذ محمود محمد شاكر ، يحفظه الله ، ص ٦٦٠ .

٢١ – سماه الدكتور دياب «ابن أبي أصيبعة» (المقدمة ٩) ، وهو وهم أو تطبيع لأنهما رجلان متعاصران (انظر الأعلام ١/١٩٧ و ٤/٣٠) .

٢٢ – تحرير التحبير ٩٠ والغريب أن الدكتور دياب ، مع اطلاعه على النص ، لم ينظر إليه باعتباره يعزّز الشك في أمر الكتاب .

٢٣ – تحرير التحبير ٢٩٠ ، وورد النص أيضًا في كتابه الآخر «بديع القرآن» ١٠٩ (القاهرة ١٩٥٧) ونقله عن تحرير التحبير كل من النويري في نهاية الأرب ٩/١٤٦ وابن حجة الحموي في خزانة الأدب ٢/٣٩٦ (بيروت : دار الهلال ، ١٩٨٧) .

٢٤ – وفيات الأعيان ١/١١٤ ، ونقله عنه خلق من العلماء منهم ابن الوردي وابن العماد الحنبلي والعباسي (انظر تعريف القدماء ٢٠٧ و ٣٤٧ و ٣٥٢) .

٢٥ – معلوم أن الحافظ السِّلَفي له كتاب مفقود في أخبار أبي العلاء ومنه شذرات في بعض الكتب (انظر «كشاف مصادر دراسة المعري» لمصطفى صالح ٣٩ ، ١٠٣) .

٢٦ – إنباه الرواة ١/٨٩ ، ولم يصرح القفطي بأنه من كتاب السلفي، وهذا غير جيد منه ، ولكنه ذكر غير مرة أن السلفي أجازه إجازة عامة .

٢٧ – تعريف القدماء ٥٤٠ ، ونقله الدكتور دياب في مقدمته غير ملتفت إلى أهميته .

٢٨ – التعريف ٢٧٥ .

٢٩ – الجامع ٢ / ٧٩٠ .

٣٠ – رائد الدراسة عن المتنبي ٧١ .

٣١ – زد عليهم : أحمد تيمور في «أبو العلاء» ١٠٦ ، وسزكين في تاريخ التراث العربي ٢/٤٩٣ ، وشوقي ضيف في عصر الدول والإمارات ٦٥٣ ، وحفني شرف في حاشية تحرير التحبير ٩٠ ، وكوركيس وميخائيل عواد في رائد الدراسة عن المتنبي ٦٩ ، ومحمد زغلول سلام في تاريخ النقد العربي ٢/٤٧ و ٩٧ ، وغيرهم .

٣٢ – الخزانة ٦/٣٧١ .

٣٣ – المقدمة ، ص ١٠ .

٣٤ – المقدمة ، ص ٧٤ .

٣٥ – المقدمة ، ص ٧ .

٣٦ – انظر مثلاً على سيرورة آثار أبي العلاء واستشهاد الأندلسيين بشعره قبل موته بزمن طويل .. ما ورد في نوادر المخطوطات ١/٢٤٣ .

٣٧ – ويؤيده ما مر أعلاه من اتفاق النسخ على تصحيف «المعري» إلى «العمري» ، وكذلك تصحيف «علي بن عيسى الربعي» إلى عيسى بن عيسى» (انظر ٣/١٢٦) .

٣٨ – المقدمة ٥١ و ٧٧ .

٣٩ – انظر مقالة الدكتور الطويل ١١٠ – ١١٣ ، وكتاب «حماسة أبي تمام وشروحها» للدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان ١٣٨ ، وكتاب «حماسة أبي تمام وشروحها» للأستاذ حسين محمد نقشة ٢٨٠ – ٢٨٨ .

٤٠ – نقل الشيخ حمد الجاسر عن خير الدين الزركلي– رحمه الله –: أن رجلا سمّاه جمع تراجم من بعض الكتب ونقلها على ورق قديم في جزأين بعنوان «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ، وقدمها إلى المستشرق مرجليوث ليأخذ مكافأة كان قد أعلن عنها ، وأن المستشرق أدخل تلك التراجم في الكتاب (جريدة الشرق الأوسط ١٩٩١/١١/١) ، والتراجم المذكورة موجودة في الطبعة المصرية والطبعات المصوّرة عنها في بيروت !

٤١ – وقال المحقق إن هذه المقدمة مكتوبة «بخط مخالف تمامًا لخط الأصل» ، والنموذج المنشور منها (المقدمة ٤٤) يدل على أن الكاتب هو هو ، ويؤيده أن الشرح يبدأ في السطر الخامس حيث انتهت المقدمة !

٤٢ – انظر إنباه الرواة ١/١٠١ ، وتعريف القدماء ٤٩ .

٤٣ – المقدمة ، ص ١٤ .

٤٤ – انظر تفاصيلها في زبدة الحلب ٢/٥٠٦ .

٤٥ – هذا هو تاريخ نسخة المتحف الثانية ، ويظهر واضحًا في نموذجها المصوّر (المقدمة ٣٣) ، وقال المحقق (المقدمة ٢١) إن تاريخها سنة ١٠٤٦ فلا أدري كيف ذلك .

٤٦ – وهذه النسخة وهي أقدم النسخ : ذكر المحقق أنه رآها واعتمد عليها ، والله أعلم بصحة ذلك فإنه لم ينشر نموذجها ، ولم أجد لها أثرًا في الطرر .

٤٧ – انظر تفسير أبيات المعاني ٧٢ وابن العديم في تعريف القدماء ٥١٥ .

٤٨ – تفسير أبيات المعاني ٢٨٨ .

٤٩ – انظر الشرح ٣/١٤٠ .

٥٠ – ذكر المحقق منها أربع عشرة مخطوطة ، ولا ريب في أن هناك غيرها .

٥١ – قال المحقق في المقدمة ١/١٨ والعهدة عليه : إن اليازجي أسّس «العرف الطيب» على شرحي الواحدي والمعري (وظاهر اللفظ أنه يقصد هذا الكتاب لأنه يجزم بأنه للمعري) ، ويعارضه قول البرقوقي في مقدمته ١/٨ «إنه لم يَحِد عن الواحدي والعكبري قيد أنملة» ، فلم يذكر المعري ، وأن اليازجي نفسه لم يذكر في مقدمته الطويلة أنه اطلع على شرح منسوب للمعري ! ،

والمسألة تحتاج إلى تحرير ، فإذا كان الأمر كذلك فإنه يدل فقط على أن اليازجي ، وعصره في القرن التاسع عشر غير بعيد من عصرنا ، وقع على نسخة من هذا الكتاب المزوّر وجازت عليه كما جازت على غيره .

٥٢ – المقدمة ، ١٠ و ١٣ .

٥٣ – أي إن أبا العلاء كان عم أبيه ، فأما ما قاله محققا الكتاب من اتفاق المترجمين على أن أبا العلاء كان ابن عم أبيه (تفسير أبيات المعاني ٧) فهو غلط ظاهر كما في الحاشية التالية .

٥٤ – وذلك أن والد أبي المرشد ، علي بن محمد بن عبدالله بن سليمان، هو الذي قال فيه ابن العديم أنه سمع عمّه أبا العلاء ونسخ جميع أماليه بخطه وتولّى قضاء المعرة وحماة (انظر تعريف القدماء ٤٩٨ و ٥٢٥) .

٥٥ – جزم الأستاذ محمد طاهر الحمصي بأن أبا المرشد تتلمذ على أبي العلاء (انظر «مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها» ٤٩) ، ولكن الموضع الذي أشار إليه من كتاب أبي المرشد لا يشهد له ؛ لأن النص هناك مأخوذ من كتاب الفتح لابن فورجة ٨٨ ، وهو الذي يقول «أنشدني أبو العلاء» . على أن أبا المرشد قال عنه «شيخنا» (انظر تفسير أبيات المعاني ١٥) ، وظاهر العبارة يفيد أنه أخذ عنه، وربما يكون أدركه صغيراً فحرص أبوه على سماعه من الشيخ على عادتهم ، ولكن ليس في أثناء الكتاب تصريح بالسماع ، وقد يقال إنه لو سمع منه ما فاتته الإشارة إليه .

٥٦ – معجم الأدباء ١٨ / ١٨٨ .

٥٧ – فوات الوفيات ٢٤٥/٣ وأشار محققه إحسان عباس إلى أن الذي في الطبعة السابقة «توفي» بدلا من «وُلد» وأنه غيّرها اعتمادا على الوافي للصفدي ٢٤/٣ والفرق بين الكلمتين ما ترى! وكلاهما مشكل لأن القول بولادته سنة ٣٨٠ يتعارض مع ما في المعجم، والقول بوفاته في تلك السنة ظاهر البطلان.

٥٨ – إنباه الرواة ٣٧٠/١ .

٥٩ – كشف الظنون ٨١١/١ و ١٢٣٣/٢ ولعل أحدهما تصحيف .

٦٠ – انظر معجم الأدباء ١٨٨/١٨ وإنباه الرواة ٣٧٠/١ والبلغة ٩٦ وبغية الوعاة ٩٦/١ – وأورد شعراً قال إنه يدل على أنه حمد – و«أبو العلاء وما إليه» للميمني ١٦٢ والأعلام للزركلي ١٠٩/٦ .

٦١ – فاتني تقييد الموضع .

٦٢ – شروح سقط الزند ١٣٦٩/٣ – ١٤٠٢ . ٦٣ – الفتح ٣٤٧ .

٦٤ – وأحسن الزركلي – رحمه الله – في الأعلام ١٠٩/٦ إذ جعل مولده سنة ٣٨٠ ووفاته بعد سنة ٤٥٥ .

٦٥ – ونذكر هنا ما سلف عن تزوير أجزاء من المعجم فلعل ترجمته إحدى المفتريات !

٦٦ – تفسير أبيات المعاني ٢٠٤ – ٢٠٥ .

٦٧ – الفتح ٢٤٧ – ٢٤٨ .

٦٨ – جمع أحد الباحثين أشتاته في المورد ؟ .

٦٩ – انظر مثلا ٢٨٠/٣ و ٢٨٢/٣ و ٢٩٨/٣ ، ولم نتعمد استقصاءها بل وقعت عرضاً أثناء عرض الشرح على كتاب ابن فورجة .

٧٠ – الفتح ١٩٨ . ٧١ – شروح السقط ؟

٧٢ – جمهرة الأنساب لابن حزم ٤٥٣ .

٧٣ – ووجدتهما بلا نسبة في تزيين الأسواق ٢/ ؟ ، وأوردهما الشيخ الراوية عبدالله بن خميس في الشوارد ٥٧٦/٢ ، ولم ينسبهما إلى قائل مع سعة حفظه واطلاعه .

٧٤ – انظر مثلا ١٤٩/١ و ١٦٦/١ وغيرهما كثير جداً .

٧٥ – انظر ١٧٧/٢ و ١٨٣/١ و ٧٥/٢ و ٣٥١/١ .

٧٦ – انظر مثلا ٣٣٢/١ و ٩١/٢ ، ٢٢٦ .

٧٧ – انظر «مدرسة الكوفة» للمخزومي ٢٥٧ – ٢٥٨ ، وانظر عن مذهبه في النحو في كتاب الحمصي ٢١١ – ٢٢٩ ، وقد انتهى إلى أنه أقرب إلى البصريين .

٧٨ – انظر بياناً شاملاً بالكتب المذكورة في آثار المعري ، وعددها مئة وخمسة كتب ، في «مذاهب أبي العلاء» للحمصي ٣٩ – ٤٥ .

٧٩ – زيادات ديوان شعر المتنبي ٥ .

٨٠ – تفسير أبيات المعري ١٣٤ .